

الرائد

شؤون فلسطينية

2016/04/06م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 4..... أبرز عناوين الصحف الفلسطينية
- 5..... غدا- حماس تضع الفصائل في صورة لقاءات الدوحة والقاهرة
- 6..... بوابه الشرق أبو مرزوق يشيد بجهود قطر خلال لقاءات المصالحة
- 7..... أبو مرزوق يشيد بجهود قطر خلال لقاءات المصالحة
- 8..... الاحتلال: لانهاية وشيكة للعمليات الفلسطينية بالضفة
- 8..... عباس إلى موسكو لبحث المبادرة الفرنسية
- 9..... السلطة تحوّل 20 مليون شيكل للكهرباء الإسرائيلية لوقف إجراءات التقليل
- 9..... الاونروا تعلن عن نيتها توزيع اموال على 720 عائلة غزية لاعادة بناء منازلهم المدمرة
- 9..... مفاوضات إسرائيلية فلسطينية لسحب قوات الاحتلال من مدن الضفة
- 10..... تقدم بالمفاوضات لتقليل نشاط جيش الاحتلال بمدن الضفة
- 11..... من سيطر على مدن الضفة الغربية بمنطقة A؟
- 12..... لجنة فلسطينية تلتقي إسرائيليين لتعزيز القناعة بحل الدولتين
- 13..... صحيفة: الشارع الفلسطيني يسخر من قيادته لعدة أسباب!...
- 14..... حماس تطلع الفصائل على نتائج لقاءاتها مع فتح ومصر
- 15..... رداً على خطة السيسي.. فصائل: فلسطين لن تُقسم ولن نسمح بالتهجير
- 17..... النائب موسى: موظفو غزة شرعيون وفتح لا تؤمن بالشراكة
- 17..... نائب عام جديد وأعضاء "الدستورية" يؤدون اليمين أمام عباس
- 18..... حماس تبث رسائل لكسر الجمود في ملف "الجنود الأسرى"
- 18..... مصدر فلسطيني يؤكد اقتراح السيسي إقامة دولة فلسطينية بسياء
- 20..... إلى أين يتجه الرئيس محمود عباس؟
- 21..... "عندما توزع إسرائيل موثيق فصيل فلسطيني"!...
- 23..... البردويل يكشف ما تم التوافق عليه مع فتح بشأن موظفي غزة
- 23..... عريقات: حماس ستقوى بحكومة الوحدة ولا دولة بدون غزة



- 24.....عباس يطالب بإعادة تشكيل لجنة "مراقبة التحريض"
- 25.....الخارجية الفلسطينية تتهم الاحتلال بتزوير مواقع في القدس
- 26.....الاتحاد الأوروبي يقدم 15,3 مليون يورو للسلطة للرواتب والتقاعد
- 26.....غازي حمد.. من حارات "بيننا" إلى الغرب سفيراً لحماس
- 30.....ابو ردينة ينفي وجود عرض من الرئيس المصري بإقامة دولة في غزة وسيناء
- 30....."حماس" تزيد الغموض.. جندي إسرائيلي خامس في قبضتها!
- 31.....لماذا أعلنت القسم عن الجنود الأربعة؟
- 32.....قوانين الاحتلال للسيطرة على القدس



رام الله - وفا - 2016\4\6

ركزت الصحف الفلسطينية (القدس، الأيام، الحياة الجديدة) الصادرة اليوم الأربعاء على تصريحات الرئيس محمود عباس التي قال فيها إن موافقة إسرائيل على حل الدولتين ستكون بداية الحل السياسي.

كما تناولت الصحف مdahمة جيش الاحتلال الاسرائيلي لحرم جامعة القدس، وهدم مسلخ لبلدية بيت ساحور.

وفيما يأتي أبرز العناوين:

القدس:

- . الجيش الاسرائيلي يدهم جامعة القدس ويهدم مسلخ بلدية بيت ساحور.
- . حراس الأقصى يحبطون محاولة تسلل مستوطنين متنكرين بلباس عربي.
- . أبو ردينة ينفي وجود عرض من الرئيس المصري بإقامة دولة في غزة وسيناء.
- . مجلس الوزراء يطالب بتحقيق على ضوء نتائج تشريح الشهيد الشريف.
- . مستوطنو "أريئيل" يستحدثون مقبرة ويخططون لإنشاء مستشفى على أراضي سلفيت.
- . "الكهرباء" الاسرائيلية تقلص التيار عن محافظة الخليل اليوم.
- . البت في أهلية القاتل الرئيس للشهيد أبو خضير في 19 من الشهر الجاري.
- . الأردن يسلم إسرائيل رسالة احتجاج على اقتحام المسجد الأقصى ويحملها المسؤولية.

الأيام:

- . هدم المسلخ البلدي في بيت ساحور وإخطارات بالهدم ووقف العمل في منازل و"بركسين" في الخليل ونابلس.
- . القدس: تأجيل النطق بالأهلية العقلية لقاتل الطفل أبو خضير إلى 19 الجاري.
- . القدس: بلدية الاحتلال تدمر حديقة أقيمت لذكرى الشهداء.
- . الرئيس: نسعى إلى وقف فوري لأعمال الاستيطان ونحذر من خطورة تحويل الصراع السياسي إلى ديني.
- . نفي وجود عرض اقتراح مصري بإقامة دولة في قطاع غزة وسيناء.
- . أعضاء المحكمة الدستورية يؤدون اليمين القانونية أمام الرئيس.
- . التهمة ما زالت "القتل غير المتعمد" رغم اعتراف قاتل الشريف بتعمد إطلاق الرصاص على رأسه.

الحياة الجديدة:

- . الرئيس: موافقة اسرائيل على حل الدولتين ستكون بداية الحل السياسي.
- . الاحتلال يدمر حديقة لذكرى الشهداء في القدس ويهدم مسلخا في بيت ساحور.
- . لجنة الانتخابات تنفي وقف تمويلها من الحكومة.



. أعضاء المحكمة الدستورية يؤدون اليمين القانونية أمام الرئيس.

. لائحة اتهام بالقتل غير المتعمد ضد الجندي قاتل الشريف.

. مجلس الوزراء يطالب بتحقيق دولي بشأن الإعدامات الميدانية التي يرتكها الاحتلال.

. شراء منزل لأسرة الشهيد مهند الحلبي.

. مصلحة الضرائب الاسرائيلية تبدأ التدقيق في ملفات كشفتها قضية "أوراق بنما".

غدا- حماس تضع الفصائل في صورة لقاءات الدوحة والقاهرة

نشر بتاريخ: 2016/04/05

غزة- معا- تنتظر الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة غدا الاربعاء من حركة حماس وضعها في صورة الحوارات السرية التي جرت في القاهرة والدوحة سواء في ملف العلاقات بين حماس ومصر أو المصالحة الفلسطينية.

وقال طلال ابو ظريفه عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية: "إن حركة حماس دعت الفصائل للقاء غدا الاربعاء في مكتب اسماعيل هنية نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس لوضعهم في صورة زيارة وفد حركة حماس للقاهرة ولقاءات المصالحة بالدوحة".

وأضاف أبو ظريفه في حديث لمراسل معا: "لا أتوقع شيئا كثيرا من اللقاء وإن جاءت متأخرة الدعوة"، داعيا حركتي فتح وحماس ان يدركا أن بقاء الحوارات في مربع الثنائية لا يخرج المصالحة من أزمته الحقيقية واستعصاءاتها.

وقال: "سنبلغ حماس بموقفنا الداعي إلى حوار وطني شامل باعتبار ان انتهاء الانقسام واستعادة الوحدة شن وطني فلسطيني بالتالي على الكل الوطني ان يشارك فيه اما من خلال الاطار القيادي المؤقت أو القوى والموقعة على اتفاق 4 مايو 2011".

وتنكتم حركتنا فتح وحماس على نتائج حوارات المصالحة التي عقدت في نهاية مارس الماضي في الدوحة.

كما ولا تزال حركة حماس لم تدلي بأي تصريح حول لقاءاتها مع المخابرات المصرية واكتفت بإدلاء تصريحات للتأكيد على سياساتها اتجاه مصر.

وقال الدكتور موسى ابو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس: "إن المحادثات بين مصر وحماس ليست للتداول الاعلامي .. لكن ما بيننا ومصر وشائج ومصالح، ولا بد للوشائج من صلة، وللمصالح من اعتبار".

وأضاف ابو مرزوق في تصريح نشره على صفحة "الفيس بوك" قبل ايام: "توقفنا عند كل ذلك وفتحنا صفحة جديدة، سنسطر فيها افضل ما عندنا من اقوال وافعال".

وكان وفد حركة حماس عاد الى قطاع غزة في الثلاثين من مارس الماضي بعد جولة خارجية استغرقت أسبوعين شملت القاهرة والدوحة.

وغادر وفد حماس غزة في الثاني عشر من مارس متوجها إلى جمهورية مصر بعد اتهام وزير الداخلية المصري مجدي عبد الغفار الحركة في اغتيال النائب المصري العام السابق هشام بركات.



عيون الخليج الثلاثاء 05 أبريل 2016

الأراضي المحتلة- أشرف مطروم ومحمد جمال:

أكد موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، على جولة لقاءات ثالثة قريباً مع حركة فتح بالدوحة للتمهيد للقاء قيادي يعلن الاتفاق فيه لتفعيل ملف المصالحة، مشيراً إلى أن وفدي حماس وفتح وجدًا خلال اللقاءات السابقة رعاية عالية دون تدخل أو مجرد حضور، بل تسهيل للحوار، "وذلك استعداد لبذل كل ما نريد، ونحن في حواراتنا توافقنا على تشكيل حكومة وحدة وطنية"، وقال على صفحته في "فيسبوك": اتفقنا على الأطر والأسس ولم نبدأ المشاورات لتشكيل الحكومة، ولكن بعد فحص ما اتفقنا عليه من قبل الرئيس، ومن قبل قيادة حماس.

ومن جهته أكد جبريل الرجوب، نائب أمين سر اللجنة المركزية لحركة "فتح"، أن توسيع وفد الحركة إلى مباحثات الدوحة، يؤكد جدية الحركة في إنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة.

وقال الرجوب لـ "الشرق": إن إخواننا القطريين وجهوا إلينا الدعوة، لإجراء حوارات مباشرة مع حماس، ونحن من جانبنا لبينا الدعوة، ونأمل من إخواننا في حركة حماس أن يلتقطوا الرغبة الحقيقية لدينا والدوافع والأسباب لتجاوز المرحلة السابقة وإنهاء الانقسام بشكل نهائي، لذلك نحن ذاهبون إلى الدوحة ونأمل أن نحقق النجاح المطلوب.

وكانت اللجنة المركزية لحركة "فتح" برئاسة الرئيس محمود عباس، استمعت من وفد الحركة إلى نتائج لقاءات الدوحة، مع وفد حركة "حماس"، وما تم بحثه خلال هذه اللقاءات، حيث أكدت مركزية "فتح" أهمية إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية بصورة حقيقية لمواجهة التحديات السياسية المقبلة التي تمر بها القضية الفلسطينية. كما قررت، تشكيل وفد موسع من الحركة لاستكمال لقاءات الدوحة، مع حركة حماس، حيث سيضم الوفد، أعضاء اللجنة المركزية للحركة "حسين الشيخ، واللواء جبريل الرجوب، وعزام الأحمد، وصخر بسيسو، وزكريا الأغا ومحمد أشتية".

من ناحية أخرى قال النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد بحر، إن إصدار الرئيس عباس مرسوماً بتشكيل محكمة دستورية "منعدم وصادر عن شخص غير ذي صفة دستورية". وأكد بحر، خلال مؤتمر صحفي عقده بمقر المجلس في غزة، أن "المرسوم كارثة وطنية، ويتنافى مع أبسط القواعد الدستورية، ويتحمل الرئيس عباس شخصياً التبعات القانونية له". وأضاف أن الرئيس عباس شخص غير ذي صفة دستورية، حيث انقضت مدة ولايته سنة 2009، وعليه يكون هذا المرسوم منعدمًا ولا يترتب عليه أي آثار قانونية.

وأشار إلى أن "الأصل أن تنشأ المحكمة الدستورية في ظل بيئة سياسية وقانونية سليمة وفي إطار سلطات قائمة وموحدة، فلا يتصور أن تعمل هذه المحكمة في ظل حالة الانقسام لأن كل مخرجات المحكمة وقراراتها ستكون منحازة وتفتقر إلى الحيادية والنزاهة والموضوعية".

ولفت إلى أن تشكيل المحكمة يجب أن يكون تنويعاً للمصالحة، وإعادة الحياة الدستورية للمؤسسة الفلسطينية، وإجراء الانتخابات للمجلس الوطني، والتشريعي والرئاسة، وإعادة توحيد المؤسسات الفلسطينية خاصة المؤسسة القضائية. وقال بحر إن شخصيات من "لون سياسي واحد" تهيمن على تشكيلة المحكمة، "وهذا دليل واضح على نوايا الرئيس عباس لتنفيذ برنامجه السياسي التنازلي الذي لا يخدم إلا الاحتلال الصهيوني على حساب الكل الفلسطيني". وطالب بحر الفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني بالضغط على الرئيس عباس للتراجع عن المرسوم وإلغائه واعتباره كأن لم يكن.

شكرا لمتابعتكم خبر عن بوابه الشرق أبو مرزوق يشيد بجهود قطر خلال لقاءات المصالحة في عيون الخليج ونحيطكم علما بان محتوى هذا الخبر تم كتابته بواسطة محرري بوابه الشرق ولا يعبر اطلاقا عن وجهة نظر عيون الخليج وانما تم نقله بالكامل كما هو، ويمكنك قراءة الخبر من المصدر الاساسي له من الرابط التالي بوابه الشرق مع اطيب التحيات.

أبو مرزوق يشيد بجهود قطر خلال لقاءات المصالحة

6 Apr 2016 Al-Sharq News

51راضي المحتلة - أشرف مطر ومحمد جمال

أكد موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، على جولة لقاءات ثالثة قريبا مع حركة فتح بالدوحة للتمهيد للقاء قيادي يعلن الاتفاق فيه لتفعيل ملف المصالحة، مشيرًا إلى أن وفدي حماس وفتح وجدًا خلال اللقاءات السابقة رعاية عالية دون تدخل أو مجرد حضور، بل تسهيل للحوار، "وذلك استعداد لبذل كل ما نريد، ونحن في حواراتنا توافقنا على تشكيل حكومة وحدة وطنية"، وقال على صفحته في "فيسبوك": اتفقنا على الأطر والأسس ولم نبدأ المشاورات لتشكيل الحكومة، ولكن بعد فحص ما اتفقنا عليه من قبل الرئيس، ومن قبل قيادة حماس. ومن جهته أكد جبريل الرجوب، نائب أمين سر اللجنة المركزية لحركة "فتح"، أن توسيع وفد الحركة إلى مباحثات الدوحة، يؤكد جدية الحركة في إنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة. وقال الرجوب لـ "الشرق": إن إخواننا القطريين وجهوا إلينا الدعوة، لإجراء حوارات مباشرة مع حماس، ونحن من جانبنا لبينا الدعوة، ونأمل من إخواننا في حركة حماس أن يلتقطوا الرغبة الحقيقية لدينا والدوافع والأسباب لتجاوز المرحلة السابقة وإنهاء الانقسام بشكل نهائي، لذلك نحن ذاهبون إلى الدوحة ونأمل أن نحقق النجاح المطلوب. وكانت اللجنة المركزية لحركة "فتح" برئاسة الرئيس محمود عباس، استمعت من وفد الحركة إلى نتائج لقاءات الدوحة، مع وفد حركة "حماس"، وما تم بحثه خلال هذه اللقاءات، حيث أكدت مركزية "فتح" أهمية إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية بصورة حقيقية لمواجهة التحديات السياسية المقبلة التي تمر بها القضية الفلسطينية. كما قررت، تشكيل وفد موسع من الحركة لاستكمال لقاءات الدوحة، مع حركة حماس، حيث سيضم الوفد، أعضاء اللجنة المركزية للحركة "حسين الشيخ، واللواء جبريل الرجوب، وعزام الأحمد، وصخر بسيسو، وزكريا الأغا ومحمد أشتية". من ناحية أخرى قال النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد بحر، إن إصدار الرئيس عباس مرسومًا بتشكيل محكمة دستورية "منعدم وصادر عن شخص غير ذي صفة دستورية". وأكد بحر، خلال مؤتمر صحفي عقده بمقر المجلس في غزة، أن "المرسوم كارثة وطنية، ويتنافى مع أبسط القواعد الدستورية، ويتحمل الرئيس عباس شخصيًا تبعات القانونية له". وأضاف أن الرئيس عباس شخص غير ذي صفة دستورية، حيث انقضت مدة ولايته سنة 2009، وعليه يكون هذا المرسوم منعدمًا ولا يترتب عليه أي آثار قانونية". وأشار إلى أن "الأصل أن تنشأ المحكمة الدستورية في ظل بيئة سياسية وقانونية سليمة وفي إطار سلطات قائمة وموحدة، فلا يتصور أن تعمل هذه المحكمة في ظل حالة الانقسام لأن كل مخرجات المحكمة وقراراتها ستكون منحازة وتفتقر إلى الحيادية والنزاهة والموضوعية". ولفت إلى أن تشكيل المحكمة يجب أن يكون تنويجًا للمصالحة، وإعادة الحياة الدستورية للمؤسسة الفلسطينية، وإجراء الانتخابات للمجلس الوطني، والتشريعي والرئاسة، وإعادة توحيد المؤسسات الفلسطينية خاصة المؤسسة القضائية. وقال بحر إن شخصيات من "لون سياسي واحد" تهيمن على تشكيلة المحكمة، "وهذا دليل واضح على نوايا الرئيس عباس لتنفيذ برنامجه السياسي التنازلي الذي لا يخدم إلا الاحتلال الصهيوني على حساب الكل الفلسطيني". وطالب بحر الفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني بالضغط على الرئيس عباس للتراجع عن المرسوم وإلغائه واعتباره كأن لم يكن.

الرسالة نت 6\4\2016

أظهرت إحصاءات الجيش (الإسرائيلي) أنه بعد مرور نصف عام على اندلاع الهبة الفلسطينية ضد (إسرائيل) في الضفة الغربية والقدس، بلغت الهجمات التي نفذت بالضفة 168 هجمة، معظمها كان يستهدف الجنود إضافة إلى 39 عملية في القدس وداخل الخط الأخضر.

وبدأت هذه الهبة منذ نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي وحتى نهاية مارس/ آذار الأخير، وهو ما يشير إلى مواصلة العمليات.

وبين مراسل موقع "أن آر جي" الإسرائيلي الذي استعرض الإحصاءات، أن هناك 54 عملية إطلاق نار، من بينها 16 استهدفت مستوطنين و84 عملية طعن بالسكاكين منها 64 ضد الجنود، و30 عملية دعس بالسيارات 25 منها ضد الجنود والباقي ضد المستوطنين.

ولفت إلى أن الشهر الذي شهد العدد الأكبر من الهجمات الفلسطينية خلال الهبة هو أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بعدد 44 هجمة، وأنه منذ ذلك الشهر بدأ الانخفاض التدريجي في عدد العمليات، حيث شهد نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي 35 عملية، أما ديسمبر/ كانون الأول فقد شهد 36 عملية.

وتواصل التراجع في عدد العمليات حتى وصل في مارس/ آذار الماضي إلى عشر عمليات فقط.

وحسب إحصائية الجيش فإن غالبية العمليات بعدد 127 من أصل 168 عملية نفذت ضد الجنود المنتشرين في المناطق الفلسطينية، كما أن 83% من عمليات الدعس بالسيارات و76% من عمليات الطعن توجهت ضد الجنود، في حين أن 39 من العمليات التي وقعت في القدس نفذها فلسطينيون من سكان القرى المنتشرة في الضفة.

ولفتت الإحصاءات كذلك إلى أن هناك تراجعاً في عمليات إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة على قوات الجيش، حيث شهد أكتوبر/ تشرين الأول الماضي 530 عملية إلقاء حجارة و442 زجاجة حارقة، وشهد مارس/ آذار المنصرم 185 عملية إلقاء حجارة وزجاجات حارقة فقط.

من جهتها، أجرت صحيفة "إسرائيل اليوم" مقارنة ميدانية بين شهري مارس/ آذار وفبراير/ شباط الماضيين، حيث كان مارس الشهر الأكثر هدوءاً في موجة العمليات التي اندلعت قبل ستة أشهر، حيث شهد تنفيذ خمس عمليات إطلاق نار في الضفة والقدس، وثمانية عمليات طعن وعملياتي دعس، مقابل سبع عمليات إطلاق نار، و14 عملية طعن، وعملية دعس واحدة شهدتها فبراير.

عباس إلى موسكو لبحث المبادرة الفرنسية

أمد/ موسكو - سبوتنيك: 6\4\2016

أعلن السفير الفلسطيني لدى روسيا، عبد الحفيظ نوفل أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس سيقوم بزيارة إلى العاصمة الروسية في فترة 17 - 18 أبريل/ نيسان.

وقال السفير الفلسطيني لوكالة "سبوتنيك" إن محمود عباس سيصل إلى موسكو الأحد 17 أبريل/ نيسان قادماً من باريس لبحث تطوير العلاقات الثنائية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وتنسيق جهود التعامل مع أزمة تواجه العملية السياسية في الشرق الأوسط بعد توقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.



وأوضح نوفل أن عباس سيبحث المبادرة الفرنسية الخاصة بعقد مؤتمر دولي حول الوضع في الشرق الأوسط مع القيادة الروسية، ثم سيتجه إلى نيويورك لمناقشة القرار الذي تعتمده فلسطين تمريره في مجلس الأمن الدولي.

وأشار إلى أن الجانب الفلسطيني كثيراً ما يندسق مثل هذه الخطوات مع موسكو.

وسيرافق الرئيس الفلسطيني في زيارته كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات ووزير الخارجية رياض المالكي.

وفي وقت سابق، ذكرت مصادر للوكالة أن عباس قد يزور روسيا في منتصف أبريل/نيسان الجاري.

السلطة تحوّل 20 مليون شيكل للكهرباء الإسرائيلية لوقف إجراءات التقليل

القدس المحتلة/ سما / 6\4\2016

ذكر موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني، اليوم الأربعاء، أن شركة الكهرباء الإسرائيلية توصلت مع السلطة إلى اتفاق مؤقت تحوّل بموجبه الثانية مبلغ 20 مليون شيكل مقابل وقف الإجراءات التي اتخذتها شركة الكهرباء خلال الأيام الماضية، والمتمثلة بتقليل ساعات تزويد الكهرباء لعدد من مدن الضفة.

وأعلنت شركة كهرباء محافظة القدس، صباح اليوم، أنه تم إلغاء قرار قطع التيار الكهربائي عن مدينة بيت لحم، بناءً على اتصالات أجراها الجانب الفلسطيني مع الجانب الإسرائيلي.

الأونروا تعلن عن نيتها توزيع أموال على 720 عائلة غزية لإعادة بناء منازلهم المدمرة

غزة/سما / 6\4\2016

أعلنت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" في قطاع غزة، اليوم الأربعاء، عن نيتها توزيع 5 مليون دولار أمريكي لإعادة إعمار منازل اللاجئين التي تضررت خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة.

وأوضحت الوكالة في بيان وصل "سما" نسخة عنه صباح الأربعاء، أن الأموال ستوزع لنحو 720 عائلة لاجئة في مختلف أنحاء قطاع غزة عبر البنوك المحلية خلال الأسبوع الحالي.

وأشارت إلى أن "2.65 مليون دولار أمريكي" خصصت لإعادة إعمار المنازل المهدمة كلياً و "2.42 مليون دولار أمريكي" لإصلاح المساكن المتضررة بشكل بالغ.

وأكدت الأونروا أن دعم إعادة إصلاح المنازل وإعادة البناء وحلول الإيواء المؤقت ضمن أولوياتها القصوى.

مفاوضات إسرائيلية فلسطينية لسحب قوات الاحتلال من مدن الضفة

القدس المحتلة - نضال محمد وتد العربي الجديد 6\4\2016

ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية، صباح اليوم الأربعاء، أن تقدماً تم إحرازه في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن سحب القوات الإسرائيلية من مدن الضفة الغربية، وخاصة المصنفة بأنها منطقة أ، وتقليل حجم نشاط جيش الاحتلال في هذه المدن.

ونقلت الصحيفة عن موظف إسرائيلي رفيع المستوى، وجهات غربية ضالعة في هذه المفاوضات، أن وزراء الكابنت الإسرائيلي للشؤون السياسية والأمنية سيتلقون اليوم تقريراً عن المفاوضات السرية التي كشف النقاب عنها لأول مرة قبل ثلاثة أسابيع، والتي جرت تحت قاعدة سحب وتقليل نشاط جيش الاحتلال في مدينتي رام الله وأريحا أولاً، كمقدمة لتطبيق



انسحاب مشابه من باقي مدن الضفة، خاصة وأن الاحتلال لا يحترم صلاحيات السلطة الفلسطينية بشأن المسؤولية الكاملة على المناطق المصنفة بحسب اتفاق أوسلو بالمناطق (أ).

ويدير المفاوضات عن الجانب الإسرائيلي منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، الجنرال يوآب مردخاي، وقائد المنطقة الشمالية في جيش الاحتلال الجنرال روني نوما، أما عن الجانب الفلسطيني فيشارك رئيس المخابرات الفلسطينية ماجد فرج، ووزير الشؤون المدنية حسين الشيخ ورئيس جهاز الأمن الوقائي، زياد هب الريح.

وبحسب هآرتس، فقد رفض الجانب الفلسطيني الاقتراح الإسرائيلي وطالب بأن يشمل الانسحاب كامل مدن الضفة الغربية ومناطق أ، حتى لا يعتبر القبول بانسحاب ووقف جزئي لنشاط الاحتلال في رام الله وأريحا، تشريعا لاقتحامات جيش الاحتلال مدن الضفة الغربية وموافقة على خرق اتفاقيات أوسلو.

وقالت الصحيفة، إن المفاوضات التي تجري بموافقة وإيعاز من رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن موشيه يعالون، لم تصل إلى طريق مسدود خلافا لتصريحات أدلى بها نتنياهو بهذا الخصوص بعد الكشف عن المفاوضات.

وقالت مصادر إسرائيلية للصحيفة، إن الأسابيع الأخيرة شهدت انعقاد ثلاث جلسات تفاوضية، تناولت تقليص نشاط جيش الاحتلال في المدن الفلسطينية، وإنه تم إحراز تقدم لكن لم يتبلور بعد اتفاق، خاصة وأن الطرفين يصران على أن هذه المفاوضات ذات طابع أمني وعسكري، وليس لها طابع أو صبغة سياسية.

وقال مصدر فلسطيني رفيع المستوى، إن الجانب الفلسطيني يطالب باستعادة السيطرة الأمنية كاملة، مقابل مواصلة التنسيق الأمني ولكن دون أي خطوة سياسية مثل وقف التحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة.

وكان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال، جادي أيزنكوت، صرح خلال لقاء له هذا الأسبوع مع رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي، بول ريان، أن هناك أهمية كبيرة للمحافظة على التنسيق الأمني مع الفلسطينيين. وأثنى أيزنكوت في هذا السياق على نشاط الأجهزة الأمنية الفلسطينية، قائلا "إنهم يقومون بعمل جيد، ونحن راضون جدا عن التنسيق معهم".

من جهته، أعلن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، الخميس الماضي، في مقابلة مع القناة الإسرائيلية الثانية، أن الأجهزة الفلسطينية تقوم بحملات تفتيش في المدارس الفلسطينية عن أسلحة وسكاكين مع التلاميذ الفلسطينيين، وأنها صادرت نحو 70 سكيما تم العثور عليها في حقائب الطلبة.

وأكد عباس أنه يعارض استمرار الهبة الشعبية الفلسطينية، وأنه لو كان قادرا على وقفها لفعل ذلك، محذرا من خطر انهيار السلطة الفلسطينية، وأنه مصرّ على استمرار التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي، مطالبا نتنياهو بوقف عمليات التوغل في المدن الفلسطينية، والتي وصلت وفق تصريحاته إلى درجة حتى محيط مقره الرسمي في رام الله.

وعرض عباس خلال المقابلة على نتنياهو عقد لقاء بينهما، فيما رد الأخير بأنه على استعداد لعقد هذا اللقاء في القدس المحتلة، بشرط مناقشة مسألة "التحريض" في وسائل الإعلام الفلسطينية ضد إسرائيل.

تقدم بالمفاوضات لتقليص نشاط جيش الاحتلال بمدن الضفة

بيت لحم - معا - 2016\4\66

وفقا لمصادر كبار الموظفين الاسرائيليين ودبلوماسيين غربيين مطلعين على المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية السرية، فقد حصل تقدم في هذه المفاوضات لتقليص ووقف نشاط الجيش الاسرائيلي في المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الكاملة للسلطة الفلسطينية .

وسيقدم رئيس الوفد الاسرائيلي المفاوض اليوم الاربعاء تقريراً مفصلاً عن هذه المفاوضات للمجلس الوزاري المصغر "الكابينيت" وفقاً لما نشره موقع صحيفة "هآرتس"، ويمثل اسرائيل في هذه المفاوضات منسق ما يسمى "شؤون المناطق" في حكومة اسرائيل بولي مردخاي وقائد منطقة المركز في الجيش الاسرائيلي روني نوما، في حين يمثل الجانب الفلسطيني وزير الشؤون المدنية حسين الشيخ ورئيس جهاز المخابرات العامة ماجد فرج ورئيس جهاز الأمن الوقائي زياد هب الريح .

وأشار الموقع الى أنه جرى عقد ثلاثة اجتماعات بين الوفدين خلال الأسابيع الماضية والتي حصل فيها تقدم في المفاوضات حول تقليص نشاطات الجيش الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية الخاضعة للسيطرة الأمنية الكاملة "مناطق A"، ومع ذلك فإنه لم يتم التوصل الى اتفاق حول الموضوع للتوقيع عليه، ويسعى طرفا المفاوضات للوصول الى اتفاق حول هذا الموضوع خاصة الجانب الفلسطيني وفقاً لمصدر فلسطيني، كون استمرار الوضع الراهن واستمرار نشاط الجيش والاقتحامات الدائمة للمدن الفلسطينية قد تؤدي الى تدهور الأوضاع .

وأشار الموقع الذي سبق وكشف قبل ثلاثة اسابيع عن هذه المفاوضات الى أن الجانب الاسرائيلي عرض في المفاوضات تطبيق جزئي لوقف نشاط الجيش الاسرائيلي وتسليم المناطق الفلسطينية للسيطرة الأمنية الكاملة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، حيث عرض الجانب الاسرائيلي تطبيق هذا الاتفاق بداية في مدينتي رام الله وأريحا، حيث يجري وقف نشاط الجيش الاسرائيلي في هاتين المدينتين بشكل كامل عدا ما تصفه اسرائيل "القنبلة الموقوتة"، وفي حال نجاح الأمر وسيطرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية يتم توسيع الاتفاق ليشمل مدن فلسطينية أخرى، وقد رفض الجانب الفلسطيني هذا الاقتراح وأصر على تطبيقه على كافة المناطق الفلسطينية المصنفة "A" وفقاً لاتفاقية أوسلو، كون الموافقة على هذا الاقتراح يمنح الشرعية من قبل السلطة الفلسطينية لاقتحامات الجيش الاسرائيلي لباقي مناطق السلطة الفلسطينية .

وفي اعقاب كشف الصحيفة لهذه المفاوضات قبل 3 اسابيع صدرت تصريحات عنيفة ضد هذه المفاوضات من قبل وزراء في المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغر "الكابينيت"، كون المجلس لم يكن على اطلاع بهذه المفاوضات والتي سمح بها رئيس الوزراء نتنياهو ووزير جيشه يعلون، وكان أبرز المحتجين وزير التعليم زعيم حزب "البيت اليهودي" نفتالي بينت، والوزير الاسرائيلي من حزب "الليكود" زئيف الكيان، هذا الاحتجاج دفع نتنياهو للاتصال الهاتفي على الكيان والقول له بأن هذه المفاوضات لم تثمر عن نتائج بسبب الرفض الفلسطيني .

وعلى خلاف موقف نتنياهو فإن المصادر الدبلوماسية الغربية أكدت وجود تقدم في هذه المفاوضات مؤخراً، والتي يحرص الجانبان على نجاحها خاصة بأن الجانب الفلسطيني يؤكد بأن هذه المفاوضات لا تحمل أي صبغة سياسية وهي مفاوضات أمنية فقط، وسيتم عرض تقرير مفصل حول هذه المفاوضات اليوم في اجتماع المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغر "الكابينيت"، وسيطلع الوزراء لأول مرة على ما جرى بحثه والتوصل اليه مع الجانب الفلسطيني .

من سيطر على مدن الضفة الغربية بمنطقة A؟

عرب 48 تحرير : الطيب غنيم 2016\4\6

سيتلقى أعضاء المجلس الوزاري الأمني المصغر (الكابينيت)، اليوم الأربعاء، تقييماً حول نتائج المفاوضات الجارية بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بشأن تقليص تواجد الجيش الإسرائيلي في مدن الضفة الغربية الواقعة في منطقة A.

ونشرت صحيفة 'هآرتس' قبل قرابة 3 أسابيع تقريراً حول انعقاد مفاوضات سرية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، من أجل إعادة تدريجية للسيطرة الأمنية الفلسطينية على مدن الضفة الغربية الواقعة بمنطقة A.

واقترحت إسرائيل أن يتوقف جيشها عن التّوغّل في مدن الضّفة الغربيّة المختلفة والواقعة في منطقة A، 'عدا عن حالات تواجد قنابل موقوتة' على حدّ تعبير الجيش الإسرائيليّ، في إشارة لمنفّذي عمليّات قبيل انطلاقهم.

ويدير المفاوضات عن الطّاقم الإسرائيليّ، رئيس التّنسيق الأمنيّ، يوّاف مردخاي، وقائد منطقة المركز، روني نوما؛ وعن الفلسطينيين، فيحضر المفاوضات كلّاً من وزير الشّؤون المدنيّة، حسين الشّيخ، رئيس جهاز المخابرات العامّة الفلسطينيّة، اللواء ماجد فرج، ورئيس جهاز الأمن الوقائيّ، زياد هبّ الرّيح.

واقترحت إسرائيل مدينتي رام الله وأريحا نموذجاً أوّليّاً للتطبيق، وفي حال نجاح الانسحاب منهما، سيتمّ توسيع الانسحاب على مدن فلسطينيّة أخرى، وهو ما رفضته السّلطة الفلسطينيّة، مطالبة بانسحاب الجيش الإسرائيليّ من كامل البلدات الفلسطينيّة الواقعة في منطقة A الخاضعة، وفق اتّفاقيّات أوصلو، للسيطرة الأمنيّة والمدنيّة الفلسطينيّتين.

وتخوّفت السّلطة الفلسطينيّة، بموافقتها على نموذج 'رام الله وأريحا أوّلاً'، من أن تشرعن التّوغّل الإسرائيليّ في مناطق محظورة وفق القوانين الدّوليّة واتّفاقيّات أوصلو، ما يشكلّ خرقاً ومخالفة إسرائيليّين، بشكل أحاديّ الجانب، للمواثيق الدّوليّة.

وقد صادق رئيس الحكومة الإسرائيليّ، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن الإسرائيليّ، موشيه يعالون، على أن يجري ضبّاط من الجيش الإسرائيليّ المفاوضات، كممثّلين رسميّين لإسرائيل، لتأتي جلسة اليوم للمجلس الوزاريّ الأمنيّ المصغّر لتمنح تقييماً محدثاً بشأن التّقدّم بالمفاوضات.

وفور نشر تقرير حول هذه المفاوضات، علت أصوات من الحكومة ومن الشّارع الإسرائيليّ، تستنكر إقدام إسرائيل على هذه الخطوة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، عارض وزير التّربية والتّعليم، نفتالي بينيت، الخطوة بشدّة، أمّا وزير الهجرة والاستيعاب، زئيف إلكين، من حزب الليكود، فقد عبّر هو أيضاً عن استيائه من التّفاوض حول الانسحاب، ما اضطرّ رئيس الحكومة، نتنياهو، إجراء اتّصال معه لطمأنته، إذ أوضح أنّ الوزراء الأعضاء في المجلس الوزاريّ الأمنيّ المصغّر لم يطلّعوا بعد على التّفصيل، إذ أنّ الخطوة لم تبلغ نضجاً حتّى الآن.

وخلالاً لرواية نتنياهو حول عدم تقدّم المفاوضات، أشارت مصادر دبلوماسية غربيّة إلى أنّه عقدت 3 اجتماعات بين الجانبين خلال الأسابيع الـ3 الأخيرة، بحيث يوجد تقدّم بالمفاوضات، إذ أنّ 'طواقم المتفاوضين توصّلت لحلّ بعض النّقاط المختلف عليها، وأحرزت تقدّماً، إلّا أنّه تقدّم ليس من شأنه أن يوصلنا لاتّفاق'، وفقاً للمسؤولين.

وشدّد مسؤول فلسطينيّ رفيع المستوى على أنّ الموافقة الفلسطينيّة على الانسحاب الإسرائيليّ من مدن الضّفة الرّئيسيّة، ستتمّ مقابل مواصلة التزام التّنسيق الأمنيّ مع إسرائيل، لكن 'ليس لأيّ التزام سياسيّ، مثل إيقاف الخطوات في هيئات الأمم المتّحدة، أو التّنازل عن المبادرة الفرنسيّة لعقد مؤتمر دوليّ'.

لجنة فلسطينية تلتقي إسرائيليّين لتعزيز القناعة بحلّ الدولتين

القدس – الأناضول 6\4\2016

عقدت لجنة التواصل التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، الليلة الماضية، مع عشرات الإسرائيليين اجتماعاً بهدف تعزيز قناعة الإسرائيليين بحلّ الدولتين.

وقالت الإذاعة الإسرائيليّة العامّة، اليوم الأربعاء إنه "عقد في بلدة مشمار هعميق، الليلة الماضية، اجتماع بين اللجنة الفلسطينية للتواصل مع المجتمع الإسرائيليّ، وعشرات من أبناء البلدة".

ونقلت الإذاعة عن عضو اللجنة زياد درويش قوله إنه "يتم الاجتماع مع كافة شرائح المجتمع الاسرائيلي بهدف التأثير على الرأي العام وممارسة الضغط على صناع القرار في إسرائيل بهدف تحقيق حل الدولتين".

وكان عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس أحمد مبارك قد وصف في وقت سابق هذه اللقاءات بالتطبيع.

وطالب مبارك منظمة التحرير وفصائلها الوقوف في وجه هذه اللقاءات وتعطيلها لأنها تسوق الإسرائيلي على أنه داعم للسلام الأمر الذي يكذبه الواقع.

وتوقفت المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أواخر أبريل/ نيسان الماضي، بعد استئناف دام 9 أشهر برعاية أمريكية.

صحيفة: الشارع الفلسطيني يسخر من قيادته لعدة أسباب...

أمد/ رام الله: 2016\4\6

عاد الشارع الفلسطيني لممارسة سخطه المعهودة من القرارات التي صدرت عن اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ذلك أن التصريحات التي سبقت الاجتماع وعقب الحصول على الرد الإسرائيلي على المطالب الفلسطينية، وعدت باتخاذ المثير من القرارات الحاسمة هذه المرة. لكن ما حدث مغاير تماماً لما يجب أن يكون وهو ما اعتاد عليه الشارع الفلسطيني.

أول التعليقات على ما جاء في بيان تنفيذية المنظمة فيما يتعلق بالدول العربية. فقد فرد البيان مساحة كبيرة قال فيها إن اللجنة التنفيذية أكدت تمسكها بوحدة لبنان وحرصها على أمنه واستقراره "والاستمرار ببذل الجهود مع الحكومة اللبنانية لضمان الأمن والأمان لشعبنا ومخيماتنا".

ورحبت اللجنة بالجهود الدولية المبذولة لتثبيت وقف الأعمال العدائية الذي تم التوصل إليه برعاية أمريكية - روسية في سوريا، داعية جميع الأطراف إلى احترام هذا الاتفاق واعتباره مدخلاً لتسوية سياسية تحفظ وحدة سوريا الشقيقة وأمنها وسلامة أراضيها وبما يلبي طموحات وحقوق الشعب السوري الشقيق على طريق التحولات الديمقراطية.

وفيما يتعلق باليمن أعربت التنفيذية عن تقديرها لمساعي المملكة العربية السعودية لإيجاد حل سياسي في اليمن وإنهاء الجرح اليمني النازف وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. وتمنت اللجنة لحكومة الوفاق الوطني الليبي النجاح في مهامها، لفرض الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وإعادة بناء مؤسسات الدولة المدنية بما يمكن ليبيا الشقيقة من استعادة دورها المطلوب على الساحة العربية.

وسبب سخرية الشارع على هذه التأكيدات أن ما جاء في بيان التنفيذية حول وحدة فلسطين أرضاً وشعباً هي فكرة بسيطة تقول: كما استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير مفصل عن اللقاءات التي تمت مؤخراً في العاصمة القطرية الدوحة وأكدت دعمها التام لإزالة أسباب الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية بصورة حقيقية بدءاً من تشكيل حكومة وحدة وطنية ببرنامج منظمة التحرير وإجراء الانتخابات العامة.

وقال الكاتب راسم عبيدات لـ "القدس العربي" اللندنية، رداً على ذلك «اعتقد أن فاقد الشيء لا يعطيه وبالتالي دعوة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في اجتماعها الأخير للحفاظ على وحدة الأراضي السورية والليبية واليمنية واللبنانية بدون أي معنى أو قيمة. فالأولى بمن يدعو أن يعمل على إصلاح بيته الداخلي لكي تكتسب دعوته قيمة ومعنى.

فالانقسام في البيت الفلسطيني مضى عليه أكثر من عشرة أعوام ونحن في إطار حركة تحرير وليس دولة مكتملة السيادة مستهدفة من الاحتلال والسلطتين القائمتين في غزة منزوعي الدسم ولا تمتلكان السيادة لا على براو بحراو جو حتى قياداتها من قمة الهرم إلى أدناه بحاجة إلى إذن المحتل في الحركة والتنقل».

وختم عبيدات بالقول: «من هنا أقول واجبنا أولا ان نكون قدوة للآخرين حتى يأخذوا أقوالنا وتصريحاتنا ونصائحنا على محمل الجد. فاللجنة التنفيذية أعلى سلطة للشعب الفلسطيني، مطالبة بأن تنجز مسألة إنهاء الانقسام، عندها نقول إن أقوالنا ونصائحنا ستجد لها صدى وتفاعلا معها عربياً. لكن في ظل واقع منقسم فلسطينياً فهذا يعني هروبا من الواقع ومجرد بيانات وتصريحات لذر الرماد في العيون».

وجاءت ثاني التعليقات حول ما بثته القناة السابعة في التلفزيون الإسرائيلي حول اجتماع لجنة التواصل (الفلسطينية) مع المجتمع الإسرائيلي مع رؤساء السلطات المحلية في مستوطنات أريئيل وبيت آريه.

وقال مصدر من اللجنة للمدون محمد أبو علان إن "اللقاء كان مع رؤساء مجالس محلية إسرائيلية في الداخل، ولم يكن في البرنامج أي ذكر لأي مستوطن لكن الحضور فوجيء بحضور مستوطن او اثنين بعد ان كان الاجتماع قد بدأ".

أما التعليق الثالث الذي أثار حفيظة الشارع فكان دعوة تنفيذية المنظمة المواطنين الفلسطينيين في مدينة ومحافظة نابلس بشكل خاص ومحافظات شمال الضفة بشكل عام، إلى التوقف عن استخدام الطرق الفرعية والتوجه بمركباتهم إلى الطريق الرئيسي لكسرقيد الحركة، التي تحاول قوات الاحتلال فرضها على المواطنين ومنعهم من استخدام الطريق الرئيسي عبر ما يسمى حاجز حوارة.

وينبع سخط الشارع من كون القيادات الفلسطينية تسلك طرقاً خاصة غير طرق المواطنين العاديين.

حماس تطلع الفصائل على نتائج لقاءاتها مع فتح ومصر

غزة - خاص صفا 6\4\2016

تعقد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الأربعاء، اجتماعاً مع الفصائل والقوى الفلسطينية الوطنية والإسلامية بمدينة غزة، لإطلاعها على نتائج لقاءاتها مع حركة فتح بالدوحة حول ملف المصالحة.

وقال الناطق باسم حماس سامي أبو زهري في تصريح خاص لوكالة "صفا"، إن الاجتماع سيُعقد في مكتب نائب رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية.

وأضاف أن حماس ستطلع الفصائل على نتائج جولة اللقاءات التي أجرتها في الخارج مع وفد حركة فتح حول ملف المصالحة والقضايا التي تم التطرق لها، ونتائجها.

وأكد أيضاً أن حركته ستطلع الفصائل أيضاً على نتائج لقاءاتها مع المسؤولين المصريين، خلال جولة وفد قيادات الحركة الأخيرة في مصر.

يُذكر أن وفدي حماس وفتح التقيا قبل أسبوع في الدوحة استكمالاً للقاءات سابقة تم التوصل فيها إلى تفاهات حول صيغة تطبيق ملفات المصالحة، فيما لا تزال ملفات عالقة بين الجانبين، أبرزها ملف موظفي حكومة غزة السابقة.

وأجرى وفد من حماس برئاسة القيادي البارز محمود الزهار جولة في مصر، التقى فيها مع مسئولين مصريين لبحث عدة ملفات متعلقة بغزة وبالعلاقة بين الحركة ومصر.



يبدو أن حلم قيام الدولة الفلسطينية على أرضها وطرد الاحتلال الإسرائيلي منها، وإرجاع جميع الحقوق المسلوبة لأصحابها، بات غير مهم لبعض الدول العربية، التي طالما تغنت بالدفاع عن فلسطين والتمسك بحقوقها.

الموقف العربي، خاصة من دولة مصر برئاسة نظام عبد الفتاح السيسي، التي بدأت بالبحث عن طرق ليست لاستعادة الحقوق الفلسطينية والتمسك بقضيتهم العادلة، بل في البحث عن طرق "التفافية" ترسخ وجود الاحتلال وتعطيه حق الأرض والتملك، لكسب ود ورضا إسرائيل.

هذا ما كشف عنه الباحث الإسرائيلي والضابط السابق في سلاح الاستخبارات العسكرية ماتي ديفد، حين قال: "الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عرض على الرئيس الفلسطيني محمود عباس خطة لإقامة دولة فلسطينية في شبه جزيرة سيناء".

وبحسب ديفيد، تقضي الخطة- حسبما نُشر على موقع "نيوز1" الإخباري- بنقل ما مساحته 1600 كيلومتر مربع من الأراضي المصرية في سيناء إلى السلطة الفلسطينية، وبذلك فإن السيسي تبني خطة إسرائيلية تمنع أن تكون الضفة جزءاً من دولة فلسطينية مستقبلية، ويمنع تطبيق القرارات الدولية، وفي مقدمتها انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من يونيو/حزيران العام 1967.

- خطة مجمدة

مسؤول فلسطيني وعضو في اللجنة المركزية لحركة "فتح"، أكد وجود عرض قُدم للسلطة الفلسطينية مؤخراً لإقامة دولتهم في شبه جزيرة سيناء، كجزء من الحل النهائي مع الجانب الإسرائيلي.

وقال المسؤول الفلسطيني لـ"الخليج أونلاين": إنه "قُدمت لنا عروض عربية ودولية كثيرة من أجل إنهاء الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، ومن ضمنها مخطط لإقامة دولة فلسطينية في شبه جزيرة سيناء".

وأضاف المسؤول، طالباً عدم ذكر اسمه، أن "هذا المقترح الذي تم طرحه في العام 2014، وكانت مطلعة عليه كل من السلطة الفلسطينية، والجانب الإسرائيلي والإدارة الأمريكية، وكذلك الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ولكن لم يحدث عليه أي تطور في المباحثات السياسية وبقي مجمداً دون أي حراك".

وكشف المسؤول، أيضاً، أن "قرار تجميد المقترح المصري جاء بسبب خوض جولة جديدة من المفاوضات السرية مع الجانب الإسرائيلي لتحريك ملف المفاوضات من جديد بين الجانبين، إضافة لبعض العقوبات السياسية بين السلطة وإسرائيل".

وأوضح أن "السلطة الفلسطينية وبعد إطلاعها على كل مجريات الخطة، ونقلها لبعض الدول العربية التي رفضتها وبشدة، فضلت عدم تحريكها في الوقت الراهن، وإبقاءها مجمدة".

وبحسب "نيوز1" فإن السيسي اقترح خطته على الرئيس عباس، التي تشمل تسليم منطقة في سيناء مساحتها 1600 كيلومتر مربع إلى السلطة الفلسطينية، وربطها بقطاع غزة وتشمل سهلاً ساحلياً طوله عدة كيلومترات.

وتقضي خطة السيسي بنقل لاجئين فلسطينيين من مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا إلى هذه المنطقة في سيناء، وبحسب الخطة فإن "الدولة الفلسطينية" في سيناء ستكون منزوعة السلاح، وذلك على ما يبدو استجابة لأحد شروط رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو.

وفيما يتعلق بالضفة الغربية، فإن خطة السيسي تقضي بحصول المدن الفلسطينية في الضفة على "حكم ذاتي"، وفي المقابل يتنازل الفلسطينيون عن مطالبة إسرائيل بالانسحاب إلى حدود العام 1967 وعن حق العودة للاجئين.

- خيانة عربية

النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، حسن خريشة، وصف ما نشره موقع "نيوز1" من مقترح مصري لتبادل أراض فلسطينية مع سيناء، بأنه "خيانة وطنية وعربية كبيرة".

وقال خريشة لـ"الخليج أونلاين": إن "ما تم نشره بهذا الصدد خطير للغاية، ويؤكد أن قضية الصراع العربي مع إسرائيل مجرد فيلم وأكذوبة كبيرة، لا يراد منها دعم فلسطين ولا حتى إرجاع حقوقها، بل ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي على الأرض المحتلة".

وعبر عن رفضه الشديد لأي مقترح عربي أو دولي، يقضي بنقل الأراضي الفلسطينية لأي دولة عربية مجاورة، ومنها مصر، مؤكداً أن "هذا المقترح في حال تم تنفيذه أو حتى الموافقة عليه، مؤشر خطير للغاية، يستهدف القضية والمشروع الوطني الفلسطيني".

وأضاف خريشة: "سيناء هي ضمن حدود الدولة المصرية، ولن نقبل أن تكون فلسطين جزءاً من الدولة المصرية، فلسطين دولة ولها أرض وحدود جغرافية، كل أبنائها متمسكون بها وسيدافعون عن أي مخطط للتهجير من أرضهم ويسرق حقوقهم".

وحذر النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، من تنفيذ أي مخططات تستهدف فلسطين وأرضها وحقوقها، موضحاً أن "الدول العربية مطالبة بالدفاع عن فلسطين لطرد الاحتلال، وليس لطرد الفلسطينيين لصالح الاحتلال الإسرائيلي".

- مواجهة فلسطينية

بدوره، أكد محمد فرج الغول، القيادي في حركة "حماس" في قطاع غزة، أن "كل المخططات التي تحاك ضد فلسطين وشعبها؛ من تهجير، ودعم للاحتلال الإسرائيلي، ستفش، وستبقى فلسطين وأرضها لأهلها".

وقال الغول لـ"الخليج أونلاين": إن "فلسطين ستبقى لأهلها، وأي مخططات سواء كانت عربية أو دولية، لحرف البوصلة وإضاعة الحقوق لحساب إسرائيل ستواجه بقوة فلسطينية كبيرة، ولن نسمح بأن تنفذ على أرض الواقع".

وأضاف: "لن نرضى بأي مكان بديل عن فلسطين، ووجهتنا المقبلة هي تحرير باقي فلسطين، وليس إخلاء الضفة أو القدس للسكن بأي دولة عربية أخرى"، موضحاً أن "تلك المخططات تهدف للنيل من الفلسطينيين وعزيمتهم القوية التي أذلت الاحتلال الإسرائيلي".

وذكر القيادي في حركة حماس أن "الدول العربية والإسلامية كلها مطالبة بدعم فلسطين حتى دحر الاحتلال، وما ينشر حول المخططات لتهجير شعبنا من أرضه لمكان آخر لن تنفذ، وستفشها إرادة وقوة الفلسطينيين، الذين ضحوا بالكثير من أجل الأرض والقدس".

ويتطابق اقتراح السيسي مع خطة طرحها في العام 2010، رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، والباحث في "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، الجنرال في الاحتياط غيورأ آيلاند، في دراسة صدرت عن مركز بيجن-السادات في جامعة بار إيلان.



ونصت خطة آيلاند، التي كانت "سخية" أكثر من اقتراح السيسي، على أن تسلم مصر السلطة الفلسطينية منطقة في سيناء بمساحة 720 كيلومتراً مربعاً، تشمل سهلاً ساحلياً بطول 24 كيلومتراً، وبحسب آيلاند فإن هذه المنطقة ستوسع قطاع غزة بثلاثة أضعاف وتوازي مساحتها 12% من مساحة الضفة الغربية، التي يتعين على الفلسطينيين التنازل عنها لصالح إسرائيل.

ومقابل المنطقة في سيناء التي ستسلم للفلسطينيين، يقترح آيلاند تعويض مصر بمساحة مماثلة في جنوبي غرب النقب.

النائب موسى: موظفو غزة شرعيون وفتح لا تؤمن بالشراكة

الرسالة نت 2016\4\6

قال النائب يحيى موسى عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس، إن موظفي غزة شرعيون ولا يحتاجون لعملية دمج في إطار السلطة؛ وحركة فتح لا تؤمن بالشراكة الوطنية وتريد أن تبقى مغتصبة للحكم الذي تعتبره "بقرة حلوب" تدر عليها المال.

وأضاف موسى في تصريح لـ "الرسالة نت" مساء اليوم الثلاثاء: أنّ "موظفي السلطة المستنكفين بحاجة لعملية دمج وتوظيف من جديد بعد استنكافهم عن العمل منذ عشر سنوات.

وأوضح أن السلطة وظّفت خلال فترة الانقسام قرابة (25 ألف) موظف في الضفة المحتلة، "وهم بحسب القانون غير شرعيين"، مشيراً إلى أن السلطة تحوّلت لصراف آلي لهم كونهم أعضاء من حركة فتح.

وكان القيادي في فتح جمال محيسن قد صرح لندى الوطن أن قضية دمج الموظفين من القضايا العالقة، معتبراً أن دمجهم صعب خاصة وأن هناك موظفين قبل عام 2006 وموظفين بعد 2006 وهؤلاء يتم دراسة كيفية عودتهم.

وتابع موسى "السلطة تستفيد من بقاء الانقسام وتجنّي فائضا قرابة الـ 60 مليون دولار شهرياً، تصرف على زبائنها ومصالحها الحزبية الضيقة".

وتساءل عن دور رئيس السلطة محمود عباس وحكومته قائلاً: "عباس ناقل شنطة فقط يحول له الاحتلال الأموال ويصرفها لعصابته مقابل خدمات التنسيق الأمني".

وعن تشكيل عباس لمحكمة دستورية، لفت موسى إلى أن الهدف منها "الاستيلاء على كل السلطة وحل المجلس التشريعي وبعض المؤسسات وإخضاعها لسيطرتهم".

وأشار إلى أن فساد السلطة بات واضحاً بعد نشر وثائق "بنما"، واصفاً في الوقت ذاته حركة فتح وعباس بـ "عصابة تحكم وليس حركة وطنية"، وفق تعبيره.

واستطرد النائب موسى "نحن أمام حالة شاذة يقودها أبو مازن الذي أصبح خارج المنطق الوطني وفاقداً للشرعية وهو مغتصب للسلطة والمال والقرار، والمطلوب أن يحاكم ويعزل ويقتص منه الشعب الفلسطيني مقابل خيانات تنسيقه الأمني مع الاحتلال".

نائب عام جديد وأعضاء "الدستورية" يؤدون اليمين أمام عباس

رام الله - صفا 2016\4\5

أدى أحمد محمد براك بن حمد اليوم الثلاثاء في مقر الرئاسة في مدينة رام الله، اليمين القانونية أمام الرئيس محمود عباس نائبا عاما جديدا.

وحسب وكالة (وفا) الرسمية حضر مراسم أداء اليمين، أمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم، ووزير العدل علي أبو دياك، ومستشار الرئيس القانوني حسن العوري.

وكان براك يشغل منصب القائم بأعمال النائب العام منذ يناير الماضي وذلك خلفاً لعبد الغني العويوي الذي أصبح قاضياً في محكمة العدل العليا.

وقبل ذلك كان براك يشغل منصب مساعد النائب العام، علماً أنه يحمل شهادة دكتوراه في القانون الجنائي من جامعة القاهرة بتقدير جيد جداً.

في سياق قريب أدى أعضاء المحكمة الدستورية العليا التي أعلن عن تشكيلها أول أمس بقرار رئاسي اليمين القانونية أمام عباس.

وسيتأثر المحكمة محمد الحاج قاسم والنائب له أسعد مبارك نائباً مع عضوية سبعة آخرين.

وأثار قرار عباس بتشكيل المحكمة الدستورية جدلاً داخلياً في ظل اعتراض المؤسسات الحقوقية وحركة "حماس" عليه بسبب عدم التوافق الوطني عليه فيما اعتبره المجلس التشريعي في غزة إجراء غير قانوني.

حماس تبث رسائل لكسر الجمود في ملف "الجنود الأسرى"

غزة - "القدس" دوت كوم - 6\4\2016

عرضت حركة حماس في غزة، اليوم الثلاثاء، مجسماً لصندوق أسود وُضعت عليه صور الإسرائيليين الأربعة الذين عرضت صورهم مؤخراً، بالإضافة لصورة خامسة وضع عليها ثلاث علامات استفهام، وذلك خلال فعالية نظمها الحركة أمام منزل الأسير حسن سلامة أحد قادة كتائب القسام، والذي يقضي حكماً بالسجن المؤبد، ما قد يؤثر إلى أن الحركة تملك أوراقاً أخرى في قضية الجنود الأسرى لديها.

وتحمل إقامة الفعالية أمام منزل الأسير حسن سلامة أحد أقدم أسرى حماس في السجون، دلالة كبيرة سيما أن رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، كان قد قال في أحد مؤتمراته الصحفية في الدوحة "أقول لحسن سلامة وصلتنا رسالتك وأقول للأسرى رسالتكم وصلت".

ويرى مراقبون أن حركة حماس ترغب في تحريك ملف الأسرى لديها من خلال "محاورة إسرائيل إعلامياً" للضغط على ذوي الجنود الأسرى، ليضغطوا بدورهم على الحكومة الإسرائيلية بهدف التحرك من أجل تحديد مصيرهم وعقد صفقة تبادل.

ونشرت كتائب القسام منذ أيام صوراً لأربعة إسرائيليين قالت إنهم أسرى لديها، وهم: الضابط هدار غولدن، والجندي أوران شاول، بالإضافة لأبراهام منغستو، وهاشم السيد، والآخران يعتقد أنهما دخلا غزة عن طريق الخطأ، قبل أن تعتقلهم حركة حماس.

ونفت كتائب القسام على لسان الناطق باسمها أبو عبيدة، أن تكون هناك أي مفاوضات بشأن الأسرى حتى الآن. مشيرة إلى أن فتح هذا الملف مرتبط بالموافقة على شروطها للإفراج عن الأسرى الذين اعتقلوا بعد صفقة "وفاء الأحرار".

مصدر فلسطيني يؤكد اقتراح السيسي إقامة دولة فلسطينية بسياء

القدس المحتلة - الخليج أونلاين (خاص) 6\4\2016

أكد مسؤول فلسطيني وعضو في اللجنة المركزية لحركة "فتح"، وجود عرض قدم للسلطة الفلسطينية مؤخراً لإقامة دولتهم في شبه جزيرة سيناء، كجزء من الحل النهائي مع الجانب الإسرائيلي.

وقال المسؤول الفلسطيني لـ"الخليج أونلاين"، إنه "قُدمت لنا عروض عربية ودولية كثيرة من أجل إنهاء الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، ومن ضمنهم مخطط لنقل لإقامة دولة فلسطينية في شبه جزيرة سيناء".

وأضاف المسؤول طالباً عدم ذكر اسمه، أن "هذا المقترح الذي تم طرحه في العام 2014، وكانت مطلعة عليه كلاً من السلطة الفلسطينية، والجانب الإسرائيلي والإدارة الأمريكية، وكذلك الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ولكن لم يحدث عليه أي تطور في المباحثات السياسية وبقي مجمداً دون أي حراك".

وكشف المسؤول، أيضاً، أن "قرار تجميد المقترح المصري جاء بسبب خوض جولة جديدة من المفاوضات السرية مع الجانب الإسرائيلي لتحريك ملف المفاوضات من جديد بين الجانبين، إضافة لبعض العقوبات السياسية بين السلطة وإسرائيل".

وأوضح أن "السلطة الفلسطينية وبعد إطلاعها على كل مجريات الخطة، ونقلها لبعض الدول العربية التي رفضتها وبشدة، فضلت عدم تحريكها في الوقت الراهن، وإبقائها مجمدة".

وكان الباحث الإسرائيلي والضابط السابق في سلاح الاستخبارات العسكرية، ماتي ديفيد، كشف أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عرض على الرئيس الفلسطيني محمود عباس خطة لإقامة دولة فلسطينية في شبه جزيرة سيناء.

وتقضي الخطة- حسبما أورده ديفيد في مقال له بموقع "نيوز ون الإخباري"- بنقل ما مساحته 1600 كم2 من الأراضي المصرية في سيناء إلى السلطة الفلسطينية.

وأضاف أن حل الدولتين آخذ في التراجع رويداً رويداً، مؤكداً أن هذه قناعة العديد من الأطراف المهمة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، سواء بالنسبة لإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، أو اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم.

وبات السياسيون والدبلوماسيون من هذه الأطراف يتحدثون عن ذلك بملء أفواههم، ويعلنون أن هذا الحل بات غير ممكن التطبيق وغير عملي، في ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة.

وأوضح ديفيد أن خطة السيسي المقدمة لعباس تقضي بضم أراض مصرية في سيناء إلى قطاع غزة، بما في ذلك توسيع القطاع الساحلي عدة كيلومترات، وهو ما سيسفر عن تكبير مساحة قطاع غزة إلى خمسة أضعاف ما هي عليه اليوم.

- توطين اللاجئين

وذكر الضابط السابق في سلاح الاستخبارات العسكرية أن الخطة تتضمن استقدام اللاجئين الفلسطينيين من مخيمات لبنان وسوريا إلى هذه الدولة، بشرط أن تكون منزوعة السلاح.

وحسب الخطة المصرية وفق الرواية الإسرائيلية، فإن السلطة الفلسطينية ستحصل على حكم ذاتي في المدن الفلسطينية بالضفة الغربية، مقابل أن يتنازل عباس عن مطالبته إسرائيل بالعودة إلى حدود العام 1967، وحق العودة للاجئين، حيث إن الأمريكيين موجودون في صلب النقاش حول هذه الخطة، بينما حصل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على تفاصيلها.

وتحدث الكاتب في المقال ذاته عن خطة أخرى للجنرال غيورا آيلند، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي الرئيس السابق لقسم التخطيط في الجيش، وهو أحد أصحاب العقول الاستراتيجية في الدولة العبرية، تقضي باعتبارها بديلاً عن حل الدولتين.

وتقضي خطة "أيلند"- التي نشرها مركز بيغن/السادات للدراسات الاستراتيجية بجامعة بار إيلان- بإجراء تبادل أراض بين عدة أطراف منخرطة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بحيث تقوم مصر بنقل ما مساحته 720 كم² من أراضي سيناء إلى الفلسطينيين، بما فيها 24 كم² على طول ساحل البحر المتوسط، وهو ما سيضاعف مساحة قطاع غزة إلى ثلاثة أضعاف، وهذه المساحة تساوي 12% من مساحة الضفة الغربية.

وتذكر هذه الخطة أنه مقابل ما سيقدمه المصريون للفلسطينيين في سيناء، سيتنازل الفلسطينيون لإسرائيل عما مساحته 12% من مساحة الضفة الغربية، على أن تحصل مصر من إسرائيل ما مساحته 720 كم² من أراضي صحراء النقب.

إلى أين يتجه الرئيس محمود عباس؟

2016\4\6

العربي الجديد

معين الطاهر

نقدّر صراحة الرئيس محمود عباس الصادمة للجمهور العربي والفلسطيني، ونعرف موقفه الذي نختلف معه فيه عن الانتفاضة الكارثة، والصواريخ العنيفة، وعدم جدوى العنف، وانعدام البديل للمفاوضات غير المفاوضات نفسها، وانتظار الجار الإسرائيلي، بغض النظر عن الزمن وابتلاع الأرض واستمرار الاحتلال، حتى يكون جاهزاً للمفاوضات. إلّا أنّ ما سمعناه، في الأيام القليلة الماضية، خلال لقاء الرئيس مع إحدى قنوات التلفزيون الإسرائيلي، تجاوز مواقف الرئيس السابقة، ويفوق كل مخيلة، مهما شطّأت في جموحها، ويضرب عرض الحائط بكل أمل للجمهور بتصحيح المسار الفلسطيني وتصويبه.

كان من المتوقع، والانتفاضة قد دخلت شهرها السادس، أن يتصلب موقف السلطة الوطنية الفلسطينية، وأن تتشدد في مواقفها، وأن تُعبر عن أمانى شعبها وتطلعاته، كيف لا وقد أعرب جيلٌ كامل عن غضبه من السياسات المتبعة أكثر من ربع قرن، وهبّ ساعياً، بدمائه، إلى أن يندحر الاحتلال، إلّا أنّ ما شهدناه تجاوز المعقول، وتحدّى المنطق، وقلب كل المفاهيم، بما فيها التي روجها الرئيس ومستشاروه طوال العقد الماضي.

قيل لنا إنّ لا عودة للمفاوضات، إلّا بإطلاق الدفعة الأخيرة من أسرى اتفاق سابق، وبأن يتم تجميد الاستيطان، وأن تعيد الدول الراعية للمفاوضات صوغ مبادئها، وتحدّد جدولاً زمنياً لها، وذهب بعضهم إلى حد أن يتم ذلك عبر قرار جديد لمجلس الأمن، أو من خلال مؤتمر دولي. هكذا كان الموقف الفلسطيني الرسمي على ضعفه. لكن كل هذه النقاط مُسحت في لقاء الرئيس عباس، أخيراً، مع القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي. أصبح الرئيس، فجأةً، يرغب ويلجّ في لقاء نتنياهو، بل وببشرنا بأنّه قادر وفي جلسة واحدة "على حل جميع الخلافات مع نتنياهو".

لماذا انتظرنا ربع قرن، يا سيادة الرئيس، ما دمتَ تمتلك مثل هذه القدرة السحرية على حل الخلافات كلها في جلسة واحدة؟ هل هذا اعترافٌ بفشل فريق المفاوضات، وترقب لنجاح أفكارٍ ما لم يُعلمنا الرئيس بها بعد؟ أم أنّ ثمة تغييراً مفاجئاً في موقف نتنياهو سيجعله يرضخ للمطالب الفلسطينية في جلسة واحدة؟ أم هناك قبولٌ بالمواقف الإسرائيلية ورضوخٌ لها؟ أو هو الخوف المشترك من تصاعد الانتفاضة وامتدادها؟.

يطالب الرئيس بمنحه فترة اختبار قصيرة أسبوعاً لا غير، يتركه فيها الإسرائيليون لتحمل مسؤولياته، تنسحب فيها القوات الإسرائيلية من مناطق ألف، والتي تشكل 18% فقط من مساحة الضفة الغربية، وتشمل أجزاء من المدن الفلسطينية، وإذا لم ينجح خلال هذه الأيام بإنهاء "أعمال العنف"، فإنّه يقول لهم "عودوا واحتلوها كما شئتم". غريب هذا الانحدار! فبدلاً من المطالبة بانسحاب الاحتلال من كل الأرض المحتلة شرطاً لإعادة الهدوء، نطالب بانسحابه أياماً معدودة فقط على 18% من الأرض، ونبرّر له، من حيث ندري أو لا ندري، اجتياحه هذه المناطق سابقاً ولاحقاً.

يبدو أنّ ثمة اعترافاً ما بتبرير الاحتلال، ويتجلى ذلك في ما قاله عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، محمد المدني، بعد قيامه "بواجب التعزية" في الجنرال منير عمر، إذ اعتبره مسؤولاً في الإدارة المدنية الإسرائيلية للضفة الغربية، نافياً عن الجنرال صفته العسكرية، ومتناسياً أنّ ما تطلق عليه إسرائيل الإدارة المدنية هو الحكم العسكري الإسرائيلي المباشر الذي يدير شؤون الضفة الغربية المحتلة، وكل موظفيها ضباط في جيش الاحتلال، وينفذون سياساته. والأدهى تفسير العزاء في أرفع ضابط درزي في جيش الاحتلال بأنّه لتعزيز الروابط مع إخوتنا في الطائفة الدرزية، متناسياً آلاف الشبان الدروز الذين ينظمون فعاليات يومية لرفض الخدمة في جيش الاحتلال، ورفض سلخ الدروز عن إخوتهم من عرب فلسطين.

أمّا التنسيق الأمني، والذي خرج علينا كثيرون من الناطقين الرسميين، بأنّه تنسيق لخدمة الشؤون الحياتية اليومية للمواطن الفلسطيني، فإنّ الرئيس يقطع قول كل خطيب، بتشيده على التمسك به، باعتبار أنّ "البديل سيكون الفوضى، ووصول سلاح ومتفجرات ومسلحين سيأتون من كل مكانٍ ليدخلوا إسرائيل، أنا (أي الرئيس) أضع يدي عليهم، ولو لم يكن هناك تعاون أمني فلسطيني إسرائيلي، ستكون هنالك انتفاضة دامية". فهل، بعد هذا القول، ثمة من ينكر مرامي التنسيق الأمني وغاياته.

يقول السيد الرئيس إنّ الأمن الفلسطيني يفتش حقائب طالبات المدارس وطالباتها، في مدارسهم وفي الشوارع، وأنّه في مدرسة واحدة عثر على 70 سكيناً. تساءلت كثيراً لماذا هذا التصريح؟ ومن أشار على الرئيس به؟ وما الهدف منه؟ خصوصاً أنّه يأتي، بعد نشر شريط إعدام الشهيد عبد الفتاح الشريف بدم بارد، على يد أحد الجنود الصهاينة. وجود 70 سكيناً في مدرسة واحدة يعني، بحسبة بسيطة، أنّ آلاف السكاكين مخبأة في حقائب الطالبات والطلاب الذين يمرّون يومياً عبر الحواجز الإسرائيلية، وهي إذا كانت فعلاً منتشرة على هذا النحو، فهذا بمثابة اعترافٍ بفشل ذريعٍ لسياسة السلطة الفلسطينية ونهجها، وتأكيد على عزم جيل الشباب على سلوك طريقٍ مغاير تماماً. لكن، ألا يخشى أيضاً أن تكون هذه التصريحات للتلفزيون الإسرائيلي بمثابة تبريرٍ لإعدام هؤلاء الطلاب على حواجز الاحتلال، وبأيدي جنوده، باعتبار أنّ كل حقيبة مدرسية مشبوهة، تحمل الموت في داخلها للجنود والمستوطنين الصهاينة.

يحذّر الرئيس من احتمالات انهيار السلطة الفلسطينية، بل ويقول إنّها "على وشك الانهيار"، من دون أن يحدد سبباً لذلك، لكنّ السياق يحملنا على الاعتقاد أنّه، وبدلاً من اعتبار الانتفاضة رافعةً للنضال الفلسطيني، يستند إليها، فإنّه ربّما يعتبرها سبباً في التعجيل بهذا الانهيار الوشيك. وهنا نعود إلى رسالة القيادي الفتاوي، مروان البرغوثي، من خلف قضبان السجن الإسرائيلي، لنكتشف كم كانت دعوته إلى مسار وطني بديل، وبنية سياسية شابة، وتجديد الخطاب والبنية في مكانها ووقتها.

يتحمّل الرئيس محمود عباس والسلطة الفلسطينية كامل المسؤولية عن التراجعات المستمرة والمتتالية من هاوية إلى أخرى، إلّا أنّ الفصائل الصامتة، والتي تخلت عن دورها النضالي السابق، تتحمل قسطها من المسؤولية نفسها، والساكت عن الحق شيطاناً آخرس.

"عندما توزع إسرائيل موثيق فصيل فلسطيني!"

2016\4\6

الغد الاردنية

أحمد جميل عزم

كيف يمكن أن تتوافق حركتا "فتح" و"حماس" الفلسطينيتان على ميثاق أو برنامج عمل جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهما لم تتوصلا إلى ميثاق جديد داخلي لهما، رغم اعترافهما العلني بسقوط وعدم إيمانها بأنظمتها الأساسية أو الميثاق الداخلي للحركة؟ هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ التوصل لتفاهات أو موثيق ليس معجزة، وخير دليل وثيقة

الأُسرى، العام 2006، التي شكلت قاسما مشتركا لبرنامج وطني، لم يستطع "الأحرار" خارج الأسر الالتزام به، بسبب "قيود" أخرى، منها التنافس على السلطة.

ما دعاني إلى كتابة هذا المقال مقابلة تلفزيونية حديثة مع ناصر الشاعر، القيادي في "حماس"، يؤكد فيها أنّ من يطبع ميثاق "حماس" ويوزعه هو "إسرائيلي". والشاعر هو أستاذ في جامعة النجاح، ونائب رئيس الوزراء في حكومة سابقة لحركة "حماس". وقد أجرى المقابلة د. أمجد أبو العز من جامعة النجاح، وبثت على فضائية "النجاح" أيضاً.

في المقابلة يقول الشاعر، وهو أستاذ وعميد سابق لكلية الشريعة: "إن واحدة من النكات أنّ الناس يظنون أن "حماس" حركة دينية". ويوضح؛ هي "حركة سياسية تحررية"، و"يمكن أن تضم الإسلامي والمسيحي، وأن تتحالف مع اليسار"، وغيره.

بغض النظر عن أن هذا يتناقض مع تصريحات قياديين آخرين في حركة "حماس"، وأنّ هذا موقف علماني واضح للغاية، ولا يتناقض مع العلمانية التي صورها خطاب الإسلام السياسي على أنها كفر، بل يعتبر هذا التعريف تعريفا علمانيا متقدما؛ بغض النظر عن كل هذه الجوانب، فإنّ ما يقوله الشاعر هو أنّ ميثاق "حماس" يضرها. فهو يقول إن الحركة "لم تتحدث عن الميثاق سوى في فترة الانتفاضة الأولى". وقال: "أتحدى إن كانت "حماس" تحدثت عن الميثاق بعد العام 1990"، وقال هو خطاب وتوجهات دينية، وليس ميثاقا سياسيا. وقال كذلك إنّ الحركة "توقفت عن طباعة الميثاق، والذي يطبع الميثاق، بكل لغات العالم، هو إسرائيل"، وذلك "بغرض التحريض على "حماس"."

كلمات الشاعر ليست موقفا جديدا، ولكن أسلوبه مباشر جداً. فمنذ سنوات، قال قائد "حماس"، خالد مشعل، إنّ ميثاق الحركة "أصبح من التاريخ". وفي العام 2014، كتب القيادي في الحركة، أحمد يوسف، في "الغارديان" أنّ "الميثاق نُسي منذ زمن طويل". كذلك، فإنّ أي بحث بسيط باللغة الإنجليزية، سيجد فعلا أن الإسرائيليين هم تقريبا فقط من يتحدث عن ميثاق "حماس".

الإشكالية الحقيقية التي تكشفها كلمات الشاعر، هي أنّ الميثاق توقف العام 1990، وأنّ هناك من يرى في "حماس" حركة سياسية تقبل المسلم وغير المسلم، وتتحالف مع الماركسي وغيره، من دون أن تتبلور لديها مواثيق جديدة، معلنة، أو تصورات سياسية وفكرية محددة.

وهذا شبيه تماما بإعلان منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة "فتح"، أنّ ميثاق المنظمة (فضلا عن النظام الأساسي لحركة "فتح") لم يعد يعبر عن موقفها السياسي الفلسطيني. ولكنها رغم الإعلان رسميا، لم تستطع أن تطور مواثيق أو برامج جديد.

واقع أحزاب اليسار، التي كانت تزعم تاريخياً أنها الأقدر على التفكير وطرح الرؤى السياسية المتطورة والمعقدة، مشابه؛ فهذه الأحزاب لم تطرح بديلا لسقوط أيديولوجيتها سياسياً منذ التسعينيات.

إذا كانت الحركتان ("حماس" و"فتح") و"اليسار"، لا يستطيعون بلورة مواثيق داخلية، أو برامج ذات معنى، يوجهونها لأنصارهم أولا، ويضعونها موضع التطبيق ثانيا، ويشنون عبرها "هجومًا"، فكريا وإعلاميا وسياسيا، عالمياً ضد الاحتلال، فكيف يمكن توقع أن يتوصلوا لقناعة وبرامج مشتركة؟

ربما هناك سيناريو آخر يخطر على البال، وهو أنّه لو توصلت الفصائل لبرنامج موحد، لاضطرت أن تتبناه ويصبح هو وثيقتها الفصائلية. ولكن هذا سيسحب من أيدي قياديين في هذه الحركات أوراقا تحرص عليها، وبنت خطاها وشعبيتها عليها، وهي مهاجمة الفصائل الأخرى، ومهاجمة سياساتها وأفكارها، وكشف سوءاتها، للهرب من العجز عن تحقيق نتائج ملموسة في المشروع الوطني القائم على تحرير الأرض والإنسان.



في الواقع، يمكن للفصائل أن تزعم أنها الأقدر على تحقيق البرنامج الوطني الموحد، لو تم التوصل إليه. ولكن ليتم التوصل إلى مثل هذا الميثاق، لا بد من ضغط شديد من المجتمع الفلسطيني ونخبه وقطاعاته الشبابية، على الفصائل، لتدرك أن التمسك بخطط مهاجمة الآخر الفلسطيني لم يعد أمراً مجدياً.

البردويل يكشف ما تم التوافق عليه مع فتح بشأن موظفي غزة

غزة\سما\ 5\4\2016

كشف الناطق باسم حركة حماس صلاح البردويل عن اتفاق بين حركته مع فتح على مبدأ عدم وجود موظفين عسكريين وأن الجميع مدني، موضحاً أن هذه القضية تحتاج إلى استكمال في الجولة القادمة. ونقلت صحيفة "فلسطين" المحلية عن البردويل الثلاثاء: "تمّ الاتفاق على عدة أمور، منها ما يتعلق باجتماع المجلس التشريعي، كما حظيت قضية الموظفين ودمجهم بشكل كامل في السلك الوظيفي للسلطة بالحظ الأوفر من النقاش". وأشار إلى أن لقاء قريباً سيعقد بين الحركتين في العاصمة القطرية الدوحة استكمالاً لمشاورات المصالحة الوطنية، لكنه لم يحدد موعده بعد.

وأوضح البردويل أنه تم التوافق على أن تكون هناك حكومة وحدة وطنية شاملة فلسطينياً بتشكيلها، تأخذ الثقة من المجلس التشريعي بعد ستة أسابيع، على أساس أن يتم خلال هذه المدة إصدار مرسوم رئاسي باجتماع المجلس، مؤكداً حدوث تقدم "ولكن لا نستطيع القول إن كل القضايا حسمت، وتبقى تفسيرات لا بد أن تحسم في ورقة واضحة المعالم".

ولفت إلى أن العقبة الأهم التي تحول دون تطبيق اتفاق المصالحة هي الإرادة السياسية، قائلاً: "مطلوب من الرئيس محمود عباس الكثير من الخطوات التي من شأنها أن تفعل المصالحة وعلى رأسها إصدار المراسيم الخاصة بالمجلس التشريعي وعقد الإطار القيادي لمنظمة التحرير وتشكيل الحكومة بالتوافق مع الفصائل، وصرف رواتب الموظفين في غزة كما باقي الموظفين".

وعلق البردويل على تصريحات عضو اللجنة المركزية لحركة فتح جمال محيسن، حول دمج موظفي غزة بأنه سيكون حسب الحاجة، بالقول: "هذا كلام غير صحيح، ولم نتفق عليه، نحن اتفقنا على أن يتم دمج جميع الموظفين دون استثناء، وما قاله يعبر عن وجهة نظره الشخصية".

ودعا لتقليل التصريحات التي وصفها بـ "الموتورة" عن بعض قيادات فتح، مؤكداً على ضرورة إيجاد إرادة سياسية حقيقية لإنجاز المصالحة، وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية.

عريقات: حماس ستقوى بحكومة الوحدة ولا دولة بدون غزة

رام الله\سما\ 5\4\2016

أكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدكتور صائب عريقات أن عملنا النضالي على المستويات كافة لن يُعيد فلسطين إلى خارطة العالم ما دام الوضع القائم على ما هو عليه من استمرار الانقسام الداخلي.

وأوضح عريقات، أن أهم مكونات وركائز الدولة التي يحترمها العالم أجمع أن نكون موحدين في كل شيء "سلطة واحدة، سلاح واحد، قرار موحد" حينها سنكون أقوياء بما نسعى لتحقيقه.

وقال: "لا دولة فلسطينية دون قطاع غزة ولا دولة فلسطينية في قطاع غزة ولا دولة دون أن يكون لنا سلطة واحدة وسلاح واحد".

وأضاف عريقات في تصريح له مع إذاعة صوت القدس من غزة: "نحن شعب محارب ومحاصر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ومن غير المقبول أن نعجز عن تشكيل حكومة وحدة وطنية على برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، مشيراً إلى أن لا أحد يطالب من حماس أن تعترف بـ"إسرائيل" أو أن تغير شيء في ميثاقها نحن لا نتدخل في مواقف الفصائل.

وفي مسألة الموظفين التي تهدد المصالحة، قال: "هم على عيني وعلى راسي لكن نريد في البداية حكومة تُحضر لانتخابات، ويكون لحماس موقف قوي داخل الحكومة ومن خلالها تستطيع حل مسألة الموظفين".

وفيما يتعلق بالتسهيلات الإسرائيلية لقطاع غزة وخاصة زيادة مساحة الصيد لـ9 ميل قال: "هذا كلام فارغ نحن نريد أن يلتزم الاحتلال بالاتفاقيات السابقة والتي منها زيادة مساحة الصيد لـ20 ميل".

وعن دعوة نتنياهو للقاء عباس بشرط وقف التحريض قال: "على نتنياهو أولاً أن يعلن وقف الاستيطان وأن يفرج عن الدفعة الرابعة من الأسرى وأن يعترف بالاتفاقيات السابقة وغير ذلك لن يكون هناك مفاوضات أما التحريض فهو مردود عليه.

ولفت إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يشن حرباً شاملة على الشعب الفلسطيني من هدم لمنازل المواطنين ومصادرة الأراضي والتطهير العرقي والتمييز واحتجاز جنائمين الشهداء واقتحامات الأقصى وغيرها الكثير وهذه الأمور أصبحت مكشوفة ومعروفة للقاصي والداني.

وأكد عريقات أن كافة الإجراءات الإسرائيلية هدفها ألا تجعل فلسطين على الخارطة ويريدون تكريس الواقع الاحتلالي لفلسطين، لافتاً إلى أن الاستقرار والسلام يبدأ من فلسطين.

وشدد أن اللجنة التنفيذية بدأت المرحلة الأخيرة في تحديد العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، مبيناً أن أعضاء اللجنة قطعوا شوطاً كبيراً واستنفذوا كافة المشاورات التي تمت مع المجتمع الدولي.

عباس يطالب بإعادة تشكيل لجنة "مراقبة التحريض"

رام الله - صفا 5\4\2016

طالب الرئيس محمود عباس الثلاثاء بإعادة تشكيل اللجنة الثلاثية التي تشكلت من السلطة الفلسطينية والكيان الإسرائيلي وأمريكا قبل 15 عاماً بهدف "مراقبة التحريض".

وقال عباس لدى استقباله في مقر الرئاسة بمدينة رام الله وفداً إعلامياً رومانياً "نحن ليس لدينا مانع من تشكيل هذه اللجنة لمراقبة التحريض من قبل الجانبين، وفور موافقة الجانب الإسرائيلي نحن جاهزون للمشاركة فيها".

وأكد عباس على سعيه لتحقيق "مبدأ حل الدولتين لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن واستقرار إلى جانب (إسرائيل)".

وقال "نريد أن نسمع بشكل واضح من الحكومة الإسرائيلية أنها تؤمن بحل الدولتين، فإذا وافقت على ذلك فإن بداية الحل السياسي ستكون جاهزة وستفاوض على باقي القضايا".

وأكد أن العقبة الأساسية أمام العملية السياسية، هي الاستيطان "لذلك نطالب باستمرار بوقف النشاطات الاستيطانية في الأرض الفلسطينية".

وقال إن "الاستيطان هو الأمر المقلق لنا، لذلك نبذل مساعي في مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار بإدانة الاستيطان ووقفه فوراً، حتى نتمكن من العودة إلى طاولة المفاوضات".



وحذر عباس من استمرار الاعتداءات على الأماكن المقدسة من قبل المستوطنين، مشيراً إلى "خطورة تحويل الصراع من سياسي إلى ديني"، وداعياً إلى وقف هذه الاعتداءات فوراً.

واعتبر أن "الفلسطينيين هم ضد الاحتلال الإسرائيلي وليسوا ضد الديانة اليهودية التي هي إحدى الديانات السماوية التي يشترط الإسلام علينا كمسلمين الاعتراف بها والإيمان برسالتها".

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" أبدي أمس استعداده للقاء عباس في مكتبه بمدينة القدس المحتلة. وقال نتنياهو خلال لقائه برئيس الوزراء التشيكي "لوبومير جاورالاك" إنه مستعد للقاء عباس على مدار الأسبوع القريب، وأن "مكتبه مفتوح للقاء الجميع".

وأضاف "كما قلت صباحاً لبعثة أعضاء الكونغرس الأمريكي فإنني أدعوه للقاء، وسأفرغ جدول أعمالي هذا الأسبوع لهذا الغرض.. والموضوع الأول الذي سنناقشه وقف التحريض".

وسبق إعلان نتنياهو دعوة مماثلة وجهها له الرئيس الإسرائيلي روبي ريفلين في محاولة لوقف ما أسماها بـ "موجة العنف" الحالية، في إشارة إلى انتفاضة القدس المستمرة منذ مطلع أكتوبر الماضي.

الخارجية الفلسطينية تهتم الاحتلال بتزوير مواقع في القدس

رام الله - فلسطين أون لاين 5\4\2016

اهتمت وزارة الخارجية الفلسطينية، الثلاثاء 5-4-2016، وزارة سياحة الاحتلال بتزوير مواقع اسلامية ومسيحية فلسطينية وتسميتها بأسماء عبرية، وتجاهل المواقع التاريخية وتسليط الضوء على الكنس، في محاولة لطمس المعالم التاريخية لمدينة القدس.

وقالت الخارجية في بيان صحفي وصل "فلسطين أون لاين": "إن وزارة الاحتلال وزعت خريطة رسمية صادرة عنها على السياح الأجانب القادمين إلى القدس، شملت على مواقع اسلامية تم ترجمتها لأسماء أخرى لا صلة لها بالواقع".

وأضافت الخارجية: "في القدس 57 موقعا تاريخيا اسلاميا ومسيحيا شملت الخارطة الإسرائيلية على ستة منها فقط، بينما غالبية المواقع تشير إلى كنس يهودية".

وسمّت الخريطة، بحسب البيان، المسجد الأقصى المبارك بـ (جبل الهيكل)، وفي الترجمة للإنجليزية تم تغيير الأسماء العربية للمواقع في البلدة القديمة مثل: (سليان) بدل سلوان، و(وادي هلفا) بدل وادي حلوة وغيرها، كما أشارت الخريطة إلى منازل تم الاستيلاء عليها بالقوة من قبل المستوطنين من أصحابها المسلمين رغم عدم وجود أي قيمة سياحية لها.

وأدانت الخارجية بأشد العبارات "موقف وزارة سياحة الاحتلال وخريطتها الاحتلالية، فإنها تعتبر تلك الخريطة امتداداً لمحاولات حكومة الاحتلال طمس المعالم الدينية والأثرية الفلسطينية في القدس وتجاهلها، في حين أنها تروج لمعالم اخترعت اختراعاً ضمن ادعاءات وأكاذيب إسرائيلية رسمية غير موجودة في المدسنة".

وتابع البيان: "ما يجري محاولة لمنع المطالبات الفلسطينية بالقدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، وشطب الوجود التاريخي الديني العربي الإسلامي المسيحي في المدينة".

ويؤكد الفلسطينيون المسلمون أحقيتهم بالقدس والمسجد الأقصى، من خلال الوثائق والأدلة والمراجع التاريخية، فيما يزعم اليهود أن المسجد الأقصى أقيم على أنقاض هيكل سليمان، ويطلقون عليه جيل الهيكل.

رام الله- معا- 5\4\2016

يقدم الاتحاد الأوروبي اليوم مساهمة بما يقرب من 15,3 مليون يورو لصالح دفعات الرواتب ومخصصات التقاعد لشهر آذار لما يزيد عن 66,000 موظف حكومي فلسطيني ومتقاعد في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه المساهمة التي يتم تسييرها عبر آلية بيغاس مموله من قبل الاتحاد الأوروبي (15 مليون يورو) ومن حكومة أيرلندا (0,3 مليون يورو).

وتأتي هذه المساهمة جزءا من رزمة الدعم المالي المباشر إلى السلطة الفلسطينية لعام 2016 التي تم الإعلان عنها في الشهر الماضي وتصل إلى 170 مليون يورو.

وقال ممثل الاتحاد الأوروبي رالف طراف: "يجدد الاتحاد الأوروبي اليوم التزامه بدعم الطموحات الفلسطينية لإقامة الدولة عبر مساهمته الأولى للعام 2016 لصالح رواتب ومخصصات التقاعد لموظفي السلطة الفلسطينية".

وأضاف "نحن نعتمد على النتائج الايجابية التي حصلت في الماضي والتي يجب أن لا تضيع هباء، ويجب أن ندعم المؤسسات الفلسطينية لتصبح أقوى وأكثر شفافية وديمقراطية وأن تخضع للمساءلة بشكل واضح. المساهمة اليوم تتضمن أموال من حكومة أيرلندا، وهنا أريد أن أشكر حكومة أيرلندا لتسيير مرة أخرى تمويلها عبر آلية بيغاس. الاتحاد الأوروبي سوف يستمر في توفير دعم متوقع وقوي لصالح موازنة السلطة الفلسطينية. الاتحاد الأوروبي مصمم على بذل كافة الجهود للوصول إلى السلام في ظل مخاطر متزايدة على حل الدولتين".

غازي حمد.. من حارات "بيننا" إلى الغرب سفيراً لحماس

الرسالة نت 5\4\2016

زَيْنُوا ساحة البيت بالورود وأشجار الزينة المعلقة في أغصانها حلوى، وانطلقت الزغاريد من حناجر نساء الحيّ يزفن غازي حمد على عروسه هدى، وجلس العريس على "كوشة" الفرح، وأصواتُ الطبلِ تتناغم مع أغاني الأفراح التراثية، لكنّ صوت طرقيّ على الباب غير اعتيادي لفت نظر العريس.

كان من دقّ الباب أحد شباب مخيمّ بينا بمدينة رفح جنوب قطاع غزة، ينادي على العريس، وبعدها خرج الأخير مستفسراً، أجابه الطارق: "هذه مجموعة بيانات من حركة (ح.م.س) عليك توزيعها حالاً على بيوت المنطقة، وأنا أمتلك مثلها، ولا بديل عنك لهذه المهمة (..) الوقت يسرقنا وعلينا الانتهاء من توزيعها قبل أن يصل الخبر للاحتلال الإسرائيلي".

تناول العريس غازي مجموعة البيانات، وذهب إلى زوجته وهمس لها "سأذهب في مشوارٍ سريع ثم أعود"، وتوجّه نحو حجرة نومه، وغير ملابس الزفاف، وتجوّل في زقاق المخيمّ يطرق البيوت ملثماً، إلى أن أنهى ما في جعبته، ونفذ المهمة على أكمل وجه، وعاد إلى بيته مع حلول المساء، وروى ظمأ شوق زوجته بقوله لها "أديت الأمانة التي تعهّدت بحملها".

هذه حكاية من عشرات القصص التي رواها لنا الدكتور غازي حمد -وكيل وزارة الخارجية الفلسطينية بغزة-، في جلسة امتدّ الحديث خلالها من قرية بينا المحتلة عام 1948، مروراً بولادته وطفولته التي عاشها في مخيمّ حمل ذات الاسم بمدينة رفح -بيننا-، إلى طريقه المعبّد بالمهام، فطرحنا عليه السلام، وتركنا على مكتبه ابتسامةً تخبره أنّ "قصّة غازي" ستكون في ضيافة الرسالة".

طفولة

"أجن لمراتع الصبا، لشقاوتنا، ولصوت والدي الذي أعدمه الاحتلال أثناء انضمامه لجيش الفدائيين في سبعينات القرن الماضي، وعمري لم يكن يتجاوز الثماني سنوات، ولمنزلنا المكوّن من الطين والقش وبعض صفيح الزينكو، وأعمالي في حقل اللوز والبطيخ خلال المرحلة الابتدائية، والتي ما سئمت منها قط"، يقول حمد، مستذكراً أولى مراحل حياته بعد ولادته عام (1964).

"قدمت استقالي من الحكومة فعلق هنية على الكتاب: هل يترك الخل خليله؟"

ويشير إلى أنّ الوضع المادي لعائلته كان شديد الصعوبة، ما أعطاه حافزاً أن يدرس صباحاً، ويعمل مساءً، ويقضي الصيف بين البساتين ليعود بفتاتٍ من الأموال يعيل بها أسرته.

"كان أكبر حلمي أن أشتري كرة قدم"، يضيف حمد، وما كان يزيح عنه ظلام الفقر؛ وجوده في حلقاتٍ ذكرٍ بأحد مساجد الحي، يتدارس القرآن وعلومه، حتى وصل إلى نهاية المرحلة الإعدادية، وشدّ اجتهاده، ونشاطه؛ قيادة الإخوان المسلمين بغزة، فاستقطبوه في جلساتهم.

يقول: "استمررت في جلسات القرآن حتّى بايعت المهندس عيسى النشار، على الدخول في جماعة الإخوان المسلمين عام 1982".

وأهى الثانوية العامة بمعدّل جيد جداً مرتفع، وملاً استمارات التقديم بحثاً عن منحة لدراسته الجامعية، إلّا أنّ أبواب أحلامه بدراسة الطب البشري أو الهندسة؛ أغلقت ولم يجد سوى ممّرٍ إجباري، ليدرس الطب البيطري في السودان، وعقد العزم على العلم.

غربة

"كانت ظروف السودان الاقتصادية صعبة، لكنّ شعبي كريم مضياف، وقدمت لنا حكومته امتيازات السفر والمعاملات"، يقول حمد، ويؤكد أنّ فكره السياسي تبلور في الغربة، وبدأ نهائياً يلتف حول الحلقات الفكرية، وفي ساعات المساء يقرأ كُتب "حسن البنا، وحسن الترابي، وراشد الغنوشي، وكتاب موطأ مالك"، حتى كاد أن يحفظها عن ظهر قلب.

ويتابع: "في الوقت الذي كنا بغزة نركز على التربية، كانت السودان تضع ثقلها في العمل السياسي، ما وسّع مداركي، وأعطاني سعة في الأفق، وخبرة في السياسة".

"تعلّمت السياسة من كُتب الترابي والبنا والغنوشي واحتكاكي مع القيادات"

وبعدما تشرب حمد من سياسة السودان؛ ما استطاع إليه سبيلاً، وأنهى دراسة الطب، عاد إلى غزة عام 1987، وراودته فكرة الزواج، لكنّ الانتفاضة الفلسطينية الأولى عرقلتها؛ فتوجّه إلى أحضان مجموعته الأولى التي بايعها على "الولاء والبراء"، والتي أوكلت في أول مهمة له "قيادة منطقة يبنّا، وتوزيع المنشورات، وكتابة البيانات على الجدران، وتشكيل مجموعات لقمع العملاء وتجار المخدرات".

ولشدة حركة غازي في تلك الفترة، وعدم مكوثه في البيت إلّا فترة النوم، أطلقت عليه والدته لقب "أبو سبع رجلين"، والذي كلما استحضره ابتسم ودعا لها مفتخرًا.

ويردف: "بعد زواجي بعام جاء المخاض لزوجتي، ولمنع التجوّل الذي فرضه الاحتلال؛ وُلدت في البيت طفلة وأسميناها أسماء، وفي اليوم التالي طوّق الجنود منزلنا، واقتادوني لسجن أنصار مكثت في أقبيته 15 يوماً ثم إلى سجن السرايا 17 يوماً لاقيت فيهن أشد صنوف العذاب".

تحقيق

التحقيق استمرّ مع حمد بأساليب تعذيب كاد يفقد الوعي من شدّتها، وفوجئ أنّها ضربة لحركة "حماس" عام (1989)، وبعد انتهاء التحقيق أنزلوه إلى السجن لـ"22 شهراً"، ثم أعادوا معه وسائل التعذيب في قضية جديدة، على خلفية "تصنيع عبوات متفجرة، وتدريب عناصر من حركة حماس"، وحُكم على إثرها (5 سنوات) أخريات، ولهنّ حكاية.

"كان" الضيف" مبتسم الثغر في السجن ينظّم للأسرى مسرحيات ترفيهية"

يروى قربه من قيادة الحركة في سجون الاحتلال بالقول: "تطوّرت علاقتي مع قيادة حماس مثل الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، وصالح شحادة.. ومحمد الضيف"، وبعد أن ذكر الاسم الأخير توقفنا قليلاً ليعرّفنا على شخصية "إنسان".

وتحدث عن القائد العام لكتائب القسام محمد الضيف: "كان ضحواً ودائماً الابتسامة، ولا يمر يوم دونما ينظّم لنا مسرحيات تنسينا عذابات السجن"، ولم يطل لقاء الضيف مع حمد في سجون الاحتلال، فقد أفرزت مصلحة السجون الأخير مع الشيخ ياسين في زنزانة واحدة، وبقي على خدمته طيلة مدّة مكوثه.

وأبرز ما لفت حمد في شخصية الشيخ ياسين، "إرادته خارقة، وصبره طويل على التعذيب، وفي كلّ مرة يعود لزنزانيته يقرأ القرآن"، وفق حمد.

وتوالى مهام حمد داخل السجن من مجرد عنصر يحمل رقمًا في زنزانيته، إلى الناطق باسم أسرى حماس، ثم عضوًا في مجلس شورى الحركة بالسجن.

ورغم الأعباء التي حملها حمد؛ إلّا أنّه اهتمّ في وضع خطة يسير عليها، لتخرجه من عتمة السجن صاحب موقفٍ ورأي وتعلّم القيادة، ولم ينسَ أيضًا أنّ لعقله عليه حق، فاستطاع خلال سجنه أن يقرأ ما يزيد عن 4 تفاسير للقرآن كاملة، وتعلّم اللغتين الإنجليزية والعبرية في سجون الاحتلال، ثم درس علوم الحديث، والفقه، وطالع عشرات كتب التاريخ التي أدخلها زنزانيته بعد صولات وجولات مع سجّانه.

ترتيب أوراق

ومع كلّ يوم يمرّ على حمد في أقبية السجون، يراه "سنة ضوئية"، ويضعه ضمن "زنزامة حكمه"، منتظرًا ساعة الحرية، والتي عانقها عام 1994.

"خرجت لأعيد تأسيس نفسي خارج أسوار السجن، فتدرّبت على الشهادة التي حصلت عليها من السودان، ثم افتتحت عيادة بيطرية"، يقول حمد، ويوضح أنّه كان يُمارس المهنة "على مضض"، حتّى زاره فتحي حمّاد القيادي في حركة حماس، واقترح عليه إدارة جريدة باسم الحركة تحمل اسم "الوطن".

ومع انتهاء حمّاد من المقترح، تلقّفه غازي على الفور وكأ أنّه قد وجد ضالته المفقودة، وقرر بيع مستلزمات عيادته، وإغلاقها، وتحويل مساره على الفور للعمل الصحفي.

ويخبرنا عن تجربته: "لم أكن أملك الخبرة آنذاك، ولكنني تعلمت، وما ساعدني أن الجريدة كانت تصدر كل خميس(..)، ولأنّها شديدة المعارضة للسلطة تعرّضت للمداهمات عشرات المرات، إلى أن تمّ إغلاقها بعد عامٍ من تأسيسها".

ولأنّ حمد رأى راحته في العمل الصحفي، فلم يعد بعد إغلاق "الوطن" إلى مهنة الطب البيطري، بل أصبح مراسلاً للعديد من الصحف الدولية باللغتين العربية والإنجليزية، إلى عام (1997) حيث عرضت عليه قيادة الحركة أن يتولّى إدارة تحرير جريدة تود افتتاحها وتحدث باسمها، تحت اسم "الرسالة"، فوافق على المقترح، وتولّى إدارتها حتى عام (2007).



وعن تجربة العمل في "الرسالة" يقول: "كانت تصدر كل خميس، ومع صدورهما يصلني استدعاء من الأمن الوقائي، وذات يوم كنت سأعرض للاغتيال على خلفية كتاباتي فيها، لكنّ الرئيس الراحل ياسر عرفات قرر الإفراج عنيّ واستقبلي وكان تركيز حديثه بقوله "أنت تقسو على السلطة في كتاباتك"، وهذا أعطاني تأييداً أنني أسير على الطريق الصحيح.

مناصب حكومية

ومع صدور قرار "حماس" المشاركة في الانتخابات التشريعية، رشّحت الحركة حمد عن "رفح" برفقة فؤاد النحال، وعطالله أبو السبح، لكنّ النتيجة لم تكن لصالحها في المدينة، واستأنف عمله داخل أروقة الرسالة حتى وصله اتصال من رئيس الحكومة الفلسطينية العاشرة إسماعيل هنية.

وزاد قائلاً: "أخبرني أنني من أكفأ الأشخاص لأكون ناطقاً باسم الحكومة، فانتقلت من العمل الإعلامي لفضاء واسع وهو الحكومي"، ولأنه سعى أن ينسج علاقات طيبة مع الجميع، فقد انفتح على الأحزاب السياسية الفلسطينية، حتى قويت علاقته وبقيت خطوط التواصل مفتوحة مع كل التيارات.

ومن بعد عمله في الحكومة؛ شعر بشدّة الحصار الذي أطبق فكّيه على جميع حركتها، فلم تستطع أن تُلبّي احتياجات المواطنين، فقدّم حمد استقالته لرئيسها "هنية"، ولكنّ الكتاب عاد إليه مكتوب عليه بخط أحمر: "هل يترك الخل خيله"، فراجع عن ذلك ضيفنا؛ واستأنف عمله.

"لا تغريني المناصب ومستعد للعمل بواباً على إحدى الوزارات شريطة وحدة وطني"

ولم يتوقّف رغم ذلك عن إبداء رأيه في المواقف التي يجد نفسه مرغماً على كتابة مقالاتٍ فيها، فانتقد الكثير من أداء الحكومة، وكتب توصيفاً للواقع الذي يعيشه الغزيون، ووثّق تجربته على شاكلة مقالاتٍ كتبها، ووسّع من علاقاته السياسية والدبلوماسية حتى اعتبرته "حماس" مفتاحها مع الدول الغربية والسلطة الفلسطينية.

وضريبة لعلاقات حمد، تعرّض ضيفنا لمحاولة اغتيال أثناء تمثيله الحكومة في اللقاءات مع الأجهزة الأمنية والفصائل الفلسطينية فترة الخلافات الداخلية بين حماس وحركة فتح، وعن ذلك يروي المشهد: "صعدت السيارة متجهاً لمدينة عرفات وسط غزة في منتصف الليل لاجتماعٍ مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، فأوقفنا ملثمون ورفعوا السلاح في وجوهنا، وأحاطونا من جميع الجهات، وطلبوا أن نفتح السيارة، وبعدما شككت في أمرهم أسرعنا وتعرّضت السيارة لما يزيد عن مائتي رصاصة، وما لطف بنا هو أنّها كانت محصّنة ضد الرصاص".

وفاء الأحرار

وسارت الأيام، وتوالت جهود حمد الرامية لـ "إنهاء الانقسام الفلسطيني"، حتى عُرضت عليه رئاسة "وزارة الخارجية" عام 2012، لكنّه رفض أن يكون في الصدارة، وتمّ تعيينه وكيلاً لها.

وعن أجمل المشاهد التي رآها حمد خلال مسيرته، كانت نجاح صفقة وفاء الأحرار عام 2011، والتي كان لها لمسة وفاء بها عقب لقائه مع الشهيد أحمد الجعبري قائد أركان كتائب القسام الذراع العسكرية لحماس. وتابع: "بعد فشل الوسيط الألماني، تواصلت بشكل شخصي مع المدير المشارك للمركز الإسرائيلي الفلسطيني للبحوث والمعلومات غيرشون باسكن، وتبادلنا الأفكار، ونقلتها للجعبري، حتى تمكنا في النهاية من إنجاز الصفقة.

وترقرقت الدموع في عيون حمد دون إرادته، وبقي قلبه يتراقص شوقاً خلال انتظاره تنسّم (1027 أسير) فلسطيني الحرية بالحادي عشر من أكتوبر/تشرين الأول 2011، مقابل الجندي جلعاد شاليط، ومع رؤيتهم أحراراً نظر إلى الشهيد الجعبري بابتسامة أنّ الله لا يضيع أجر العاملين.

وأنتى حمد حديثه لـ"الرسالة" بقوله: "لم أفكر يوماً أين يكون منصبي سواءً أكان في سلطة المعابر التي ترأسها مدة من الزمن، أو في أي وزارة، وحتى لو كُنت بواباً على أبواب الوزارات، فالأهم عندي أن أرى شعبي متوحدًا، لا تغزوه الخلافات، ويعود الحُب عنوانًا لفلسطين".

ابوردينة ينفي وجود عرض من الرئيس المصري بإقامة دولة في غزة وسيناء

أمد/ رام الله: 5/4/2016

نفي الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، الأخبار الملفقة التي رددتها بعض وسائل الاعلام الاسرائيلية عن أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد عرض على الرئيس محمود عباس إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وجزء من شبه جزيرة سيناء.

واضاف ان هذه الاخبار عارية عن الصحة تماما فمصر والرئيس السيسي لا يدخران جهدا من أجل اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967

واكد ان سيادة الرئيس محمود عباس حريص على وحدة أراضي الدولة المصرية وقد رفض سابقا مشروع غيورا ايلاند بإقامة دولة فلسطينية في غزة وجزء من سيناء

مشددا على ان هذه الاخبار الكاذبة لن تقنع أحدا ولن تلاقي آذانا صاغية لدى الشعبين الشقيقين الفلسطيني والمصري وهي مجرد فقاعات وتلفيقات اسرائيلية لها أهداف مشبوهة

ودعا الناطق الرسمي باسم الرئاسة وسائل الإعلام بان تتوخى الدقة والمسؤولية الوطنية والقومية قبل الانجرار وراء ما تنشره الصحافة الاسرائيلية.

"حماس" تزيد الغموض.. جندي إسرائيلي خامس في قبضتها!

غزة - ضياء خليل العربي الجديد 5/4/2016

أضافت حركة "المقاومة الإسلامية" (حماس) مزيداً من الغموض على ملف الجنود الإسرائيليين المخطوفين لديها، فاتحة باب الاحتمالات على مصراعيه لإمكانية وجود جندي 5 في حوزتها.

وفي احتفال إطلاق فعاليات يوم "الأسير الفلسطيني"، من أمام منزل الأسير حسن سلامة، جنوبي قطاع غزة، رُفعت صور الجنود الإسرائيليين الأربعة الذين ظهروا في خلفية الكلمة المتلفزة التي بثتها "كتائب القسام"، الذراع العسكري للحركة، حول الجنود.

لكن المثير للاهتمام هو ظهور شخص خامس مجهول الهوية في الصور المرفوعة، ما يطرح التساؤلات عن وجود جندي خامس في حوزة "كتائب القسام".

و"حماس"، دقيقة في كل ما تعلنه، أو ترفعه في مناسباتها المختلفة، ما يوحي بأن الأمر أكثر جدية من كونه رسالة عابرة يراد منها الضغط على الإسرائيليين، وهو ما يفتح تساؤلات حقيقية عن صورة الخامس.

وفي وقت سابق، أكد القيادي في حركة "حماس"، إسماعيل رضوان، أن الرسالة الأخيرة التي وجهتها "كتائب القسام"، علامة واضحة على امتلاكها مقدرات ومخزوناً وإمكانات ستؤدي إلى تحرير الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية.

ومساء الجمعة، أعلنت "كتائب عز الدين القسام"، ولأول مرة منذ العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، عن وجود أربعة جنود إسرائيليين أسرى لديها.



وقال المتحدث باسم كتائب القسام، أبو عبيدة، إنه "لا توجد أية اتصالات حول جنود العدو الأسرى، وإن أية معلومات عن مصير هؤلاء الجنود الأربعة لن يحصل عليها العدو"، بدون أن يعطي أي معلومات إضافية بخصوص هؤلاء الأسرى.

وأضاف أبو عبيدة، وقد ظهرت إلى جانبه أربع صور تعود لجنود الاحتلال الأسرى، أن "العدو لن يحصل على معلومات عن مصيرهم سوى بدفع أثمان قبل وبعد المفاوضات"، مؤكداً أنه "لا يمكن أن نقدم أي معلومات للاحتلال بخصوص الجنود الأسرى دون ثمن".

وشدد أبو عبيدة على أن "رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو يكذب على شعبه ويضلل جمهوره، وأهالي وذوي جنوده الأسرى".

لماذا أعلنت القسام عن الجنود الأربعة؟

2016\4\5

عربي 21

ساري عرابي

تصدر قضية الأسرى في أولويات حركة المقاومة، لتضمنها أبعاداً متعددة شديدة التضافر فيما بينها، وذات أهمية خاصة في رفع النضال الفلسطيني، وتعزيز صمود المقاوم في الميدان، من جهة منطلقات النضال نفسه، ومن جهة حاجة النضال العملية، فالإنسان في الأساس هو محور الصراع، أو جوهر التدافع (الحرية، العبودية) بما هو إنسان مكرم انبثق إلى الوجود حراً، ولا يتفاضل بأي اعتبار سوى اعتبار التقوى "إن أكرمكم عند الله أتقاكم"، أي اعتبار الاقتراب أكثر من تحقيق الكرامة الآدمية "ولقد كرّمنا بني آدم"، أو تحقيق الصلاح في الأرض "وما كان ربك ليهلك القرى وأهلها مصلحون".

هذا المنطلق ينبغي أن يكون ركيزة في النضال الفلسطيني، نظراً لسمات الاحتلال الصهيوني، الذي يقوم في أصله على ادعاءات عرقية عنصرية، حتى وإن كانت مختلفة، ويمارس تعالياً عنصرياً بغضاً، يتخذ في أدواته شكل العدوان السافر والسرقة المكشوفة، وحتى الدوافع القومية والدينية للنضال الفلسطيني لا تنفك عن هذه الركيزة ولا تتعارض معها، ومن هنا فإن تحرير الفلسطيني من سجون الاحتلال، مهمة أساسية تستند في أصلها إلى هذه الركيزة، وفعل نضالي يواجه عنصرية العدو وتعاليه البغض، والتحام تراحي بالشعب الثائر، يفي فيه المقاتل لوالدي الأسير وزوجه وأطفاله كما يفي لرفيقه في القتال، يشدّ به من لحمة الشعب على قضية النضال.

لا يتصل المقاتل أسراً جندي العدو بزميله في الأسر فحسب، فيرفع عنه بأمل الحرية وطأة السجن الثقيل، ويؤنسه بوفائه المستمر في غربته البعيدة، ويضرب إليه وشيجة وثيقة من استمرار الوصل، فيظل الأسير جزءاً من المعركة في الميدان في اتصاله الوثيق هذا بإخوانه، ولكن المقاتل أسراً جندي العدو بالإضافة إلى ذلك، يشدّ من أزر نفسه، ويقوي من صفّ المقاومين، الذين باتوا يعلمون يقيناً بأن خلفهم من يركب المستحيل لفكّهم من الأسر في حال سجنهم.

ويكفي للدلالة على أهمية هذا العامل في تمكين الصف المقاوم، إن من جهة القدرة على تحقيق الإنجاز، أو من جهة القدرة على كسر إرادة العدو، أو من جهة الاطمئنان إلى إصرار المقاومة وسعيها الدائم لتحقيق حرية أسرى الشعب، بما فهم أسرى المقاومة؛ ما حققته المقاومة في صفقة وفاء الأحرار "صفقة جلعاد شاليت" حينما أخرجت مقاومين محكومين بالمؤبدات، بعضهم بعشرات المؤبدات، ولم يكن قد مضى على اعتقالهم عشر سنوات، في كسر واضح لإرادة الطرف الأقوى مادياً في الصراع، وفي إهانة بالغة لمعاييره المتبجّحة، وفي انتصار ظاهر للطرف الأضعف مادياً في الصراع، فالمقاوم الذي ينجز، يعلم أن إرادة العدو لن تكون هي الغالبة في حال أسره، وبأن خروجه من الأسر سيكون أمراً واقعاً.

وهي تكشف عن صور جنود العدو الأربعة المفقودين، ويُرجح بأنهم كلهم أسرى لديها، لا تذكر كتائب القسام، بهذه الأصول التي تهض عليها مقاومتها، ويقوم عليها سعيها في أسر جنود العدو وتحرير أسرى شعبنا، فحسب، ولكنها تدرك أيضا ضرورة التأكيد على أهمية ثباتها على هذا الخط، منذ أسر الرقيب آفي سابورتس في 17 شباط/ فبراير 1988، أي بعد تأسيس حماس بشهرين فقط، ومرورا بالعديد من عمليات الأسر الناجحة والفاشلة طوال عقد التسعينيات، وصولا إلى جلعاد شاليط ثم شاؤول أرون وهدار جولدن، فطوال ثمان وعشرين عاما لم يتغير شيء في هذا الاتجاه بالنسبة لحماس، ذات العلاقة شديدة الخصوصية والحميمية بقضية الأسرى، والسعي المسلح لإخراجهم.

ثم إن لعملية الأسر الجارية الآن، والتي كشفت القسام عن نزر يسير منها، قيمة خاصة، تحصلت من مجيئها من قلب معركة طاحنة (حرب العام 2014)، فهي تلتقي مع عملية أسر جلعاد شاليط في كونها وقعت في أرض الوطن، وفي القدرة على الاحتفاظ بالجنود داخل الوطن، وتزيد عليها في كونها جاءت من معركة، قدمت فيها المقاومة أداء فريداً غير مسبوق في ظروف مسرفة في قسوتها ووطأتها على قطاع غزة والمقاومة فيه، فإطالة تلك المعركة بإنجازاتها معنوية وتعبوية ودعائية وفكرية وثقافية، مهمة طبيعية بالنظر إلى أهمية الإنجاز وقدرته على تشكيل رافعة معنوية للشعب، وهجوم دعائي مضاد يستهدف منظومة العدو وجهته الداخلية، وبالنظر إلى أدوار المقاومة المتعددة في فترات كفّ اليد، لا سيما ومع فائدة هذه المساهمة من طرف المقاومة في غزة في إسناد انتفاضة شعبنا في القدس والضفة الغربية.

لكن وإن كانت تلك أصول تأسيسية، وعملية، تحكم أداء كتائب القسام في إدارة ملف الجنود المأسورين، فإنّ ثمة حاجة إجرائية راهنة تتصل بتلك الأصول، فأسر الجنود ليس غاية في ذاته، وأي إعلان للمقاومة بشأنهم لا يتقصّد أن يكون عملاً استعراضياً يطلب إثارة الإعجاب، كما أن الاحتفاظ بهم، وإن كان إنجازاً في ذاته، فإنه إنجاز فارغ المعنى ما لم يفض إلى الإنجاز الأصلي، وهو مبادلتهم بأسرى شعبنا داخل سجون العدو، لا سيما وأن الاحتفاظ بهم داخل مكان كقطاع غزة عمل باهظ الخطورة، ومن ثمّ فلا بدّ من العمل الدؤوب على تحريك القضية داخل المجتمع والمؤسسة الصهيونيتين، مهما تظاهرت المؤسسة الصهيونية باللامبالاة.

باختصار، لا تهدف كتائب القسام إلى الاستعراض، أو إثارة الإعجاب، أو المفاجأة بالجديد، ولا معنى لمطالبتها بشيء من ذلك، أو انتقادها لغياب شيء من ذلك، وإنما المطلوب منها الاستفادة من الذي بين يديها، واستثماره أحسن استثمار، وتحريكه الدائم بالشكل المدروس، وهذا الذي يبدو أنها ما تزال تفعله.

قوانين الاحتلال للسيطرة على القدس

أحمد الرويضي

الجزيرة نت

2016\4\5

بما أن إسرائيل قوة محتلة، فإن قيامها بإصدار التشريعات يحب أن يكون لمصلحة الشعب المحتل (المقدسنيين)، لكن جملة القوانين التي أقرتها إسرائيل للتطبيق على المقدسيين وعقاراتهم وممتلكاتهم وحياتهم اليومية إنما تهدف إلى تعزيز الاحتلال، وتقليص الوجود الفلسطيني العربي في القدس.

فقد قسمت القدس نتيجة الواقع العملي الذي نجم عن نكبة عام 1948م إلى قسمين (غربي وشرقي)، ويخضع القسم الغربي لحكم إسرائيل وسيادتها، ويشمل الضواحي التي أقيمت خارج أسوار المدينة القديمة ابتداءً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وتقع غربي باب الخليل.

وتشمل القدس الغربية الأحياء اليهودية والأحياء العربية التي هجر أهلها خلال النكبة مثل: الطالبية والقطمون، كما ضُمت أراضي القرى الفلسطينية المهجرة غرب المدينة إلى المدينة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية مثل عين كارم والمالحة ودير ياسين ولفتا وغيرها.

ثم قامت إسرائيل بعد ذلك بتوسيع حدود بلديتها لتشمل منطقة تصل إلى نحو 40000 دونم، وأقرب نقطة في هذه المساحة إلى المدينة القديمة تقع في منتصف شارع مأمّن الله، وتحديدًا في نقطة التقائه بشارع الملك داود.

أما القسم الثاني وهو القسم الشرقي الذي يشمل البلدة القديمة كلها فقد أصبح تحت سلطة المملكة الأردنية الهاشمية، وقامت المملكة بتوسيع حدود بلدية القدس التي خضعت لسيادتها لتضم مناطق من وادي الجوز وسلوان وجبل الزيتون والشيخ جراح بمساحة إجمالية تصل إلى حوالي 6000 دونم.

وهكذا أصبح لمدينة القدس بلديتان ترعيان شؤون السكان المحليين فيها، تخضع إحدهما للسيادة الإسرائيلية، والثانية للسيادة الأردنية.

وقد استندت إسرائيل في فرض سيادتها على الجزء الذي سيطرت عليه في القدس الغربية إلى إعلان استقلالها، وإلى نتيجة الحرب التي أدت إلى سيطرتها الفعلية على هذا الجزء من المدينة.

رفض الحيادية

رفضت إسرائيل رفضاً تاماً كافة قرارات الأمم المتحدة بشأن جعل المدينة حيادية، وذات سيادة ونظام خاصين. وقامت فعلياً بالإعلان عن أن القدس عاصمة لها، وبدأت بناء مؤسسات السلطة فيها.

لقد جعلت إسرائيل من القدس الغربية مركزاً لمؤسسات الدولة، حيث أقيم فيها البرلمان، ومكتب رئيس الدولة والوزارات المختلفة.

أما المملكة الأردنية فلم تعلن القدس الشرقية عاصمة لأي كيان سياسي، وإنما اعتبرتها واحدة من المدن الأردنية، واعتمدت بذلك على قرارات الحكومة الأردنية والمراسيم الملكية التي ضمت مناطق الضفة الغربية إلى المملكة، وأهمها المرسوم الملكي الصادر عام 1949م، المنبثق عن مؤتمر أريحا الذي دُعي الأردن فيه إلى ضم أراضي الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وبذلك أصبحت القدس الشرقية تحت سيادة قانون المملكة الأردنية الهاشمية منذ عام 1948م.

في السابع من يونيو/حزيران عام 1967م احتلت إسرائيل الجزء الشرقي من مدينة القدس، الذي كان واقعا تحت الحكم الأردني، وشكلت إدارة عسكرية إسرائيلية للمدينة بقيادة شلومو لاهط، رئيس بلدية تل أبيب السابق، واتخذت هذه القيادة فندق الأمبسادور مقراً لها.

باشرت السلطات الإسرائيلية سلسلة إجراءات عملية هدفت إلى دمج شطري المدينة فأزيلت بوابة مندلباوم التي كانت نقطة العبور بين القدس الغربية والشرقية، وأزيلت الحواجز الأخرى التي كانت تفصل بين جزئي المدينة وامتدت على طول "الخط الأخضر" الذي أفرزته اتفاقية الهدنة التي وقعت بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل في نيسان 1949.

قوانين حزيران

بعد الاحتلال الإسرائيلي للقدس، أصدرت إسرائيل سلسلة من القرارات هدفها ضم القدس الغربية إلى الحكم "الإسرائيلي" المباشر:

- ففي 11 يونيو/حزيران 1967م صدر قرار حكومي ضمت بموجبه القدس الشرقية إلى إسرائيل، وشكلت لجنة وزارية لتصوغ الغطاء القانوني الإداري.

- في 27 يونيو/حزيران 1967م أصدر البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" قرارا على شكل إضافة فقرة إلى قانون إسرائيلي هو (قانون الإدارة والنظام 1948م) وقد خولت تلك الفقرة حكومة "إسرائيل" تطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الأرض ترى حكومة إسرائيل ضمها إلى "أرض إسرائيل".

- في 28 يونيو/حزيران 1967م أصدر سكرتير حكومة "إسرائيل" أمرا أطلق عليه (أمر القانون والنظام رقم (1) لسنة 1967م) أعلن فيه أن مساحة "أرض إسرائيل" المشمولة في الجدول الملحق بالأمر، هي خاضعة لقانون قضاء وإدارة "الدولة الإسرائيلية".

ويضم هذا الجدول منطقة تنظيم أمانة مدينة القدس (البلدية) التي تقع تحت الحكم الأردني (ما بين المطار وقرية قلنديا شمالا، وبيت حنينا غربا، وقرى صور باهر وبيت صفا جنوبا، وقرى الطور والعيزرية وعناتا والرام شرقا) ويقطعها حوالي مائة ألف من العرب، أضخوا بموجب هذا الأمر خاضعين للسيادة "الإسرائيلية" مباشرة، وأصبحت جميع الأملاك والأراضي التي تقع ضمن حدود القدس الموسعة جزءا من أراضي "دولة إسرائيل".

- في 29 يونيو/حزيران 1967م، أصدر الجيش الإسرائيلي أمرا يقضي بحل مجلس أمانة القدس "البلدية" العربي المنتخب، وبطرد أمين القدس (السيد روجي الخطيب) من عمله وإلحاق موظفي وعمال الأمانة ببلدية القسم الغربي من المدينة (ويرأسها تيدي كوليك)، وألحقت جميع ممتلكات وسجلات الأمانة بالدوائر الإسرائيلية.

وعُدل قانون البلديات، التعديل رقم (6) 1967م الذي خول وزير الداخلية صلاحية الإعلان عن توسيع بلدية القدس كي تضم المناطق التي ستطبق عليها الأنظمة الإسرائيلية. وبموجب أمر حل أمانة القدس العربية وُسعت حدود بلدية القدس عمليا من 48.200 دونم إلى 108.000 دونمات.

- في 14 أغسطس/آب 1968م، تم سن قانون تسويات قضائية وإدارية لسنة 1968م، وجاء هذا القانون كما يفيدنا الشرح المرفق بمشروع القانون مكملا لقانون تعديل أنظمة السلطة والقضاء (رقم 11) لسنة 1967م الذي وضع الأساس القانوني لسريان القضاء والإدارة الإسرائيليين على القدس الشرقية.

وجاء قانون عام 1968م (الذي جرى تعديله وصدوره في نص مدمج في عام 1970م) ليرتب ويؤمن انتقال المنطقة التي جرى ضمها وسكانها لتخضع للقانون الإسرائيلي في مجالات معينة.

وعلى سبيل المثال، فقد أعطى هذا القانون أصحاب المهن الحرة والشركات التي عملت في المنطقة التي جرى ضمها مهلة لترتيب وضعهم بموجب القانون الإسرائيلي المتعلق بذلك، كما أعطى القانون مهلة لمن حصل على ترخيص بناء ولم يباشره أو لم يكمله، ليستمر فيه شريطة إبلاغ اللجنة المحلية للتنظيم والبناء برغبته في الاستمرار خلال سنة من بدء سريان القانون.

إشكاليات

مع غياب محاكم نظامية غير المحاكم الإسرائيلية، بدأ المواطنون الفلسطينيون البحث عن بدائل لحل الإشكالات المتعلقة بالأراضي والعقارات في إطار الحل العشائري أحيانا، أو من خلال جهات اختصاص محلية أخرى، ولاحقا بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، أنهيت بعض الإشكالات من خلال تدخلات بعض الشخصيات السياسية والوطنية، مع استمرار متابعة القضايا المتعلقة بالأوقاف الإسلامية أمام المحاكم الشرعية (الأردنية) في القدس.

فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بمصادرة العقارات والأراضي وهدم المنازل، والقضايا المتعلقة بالتنظيم الهيكلي التي تعد إسرائيل أو أحد أجهزتها طرفا فيها، وبسبب تطبيق القوانين الإسرائيلية، لم يكن أمام المواطن المقدسي الفلسطيني بدٌّ من

متابعة قضاياهم أمام المحاكم المحلية "الإسرائيلية" المختلفة دفاعاً عن حقهم في الوجود وعن عقارهم في القدس الذي يواجه الهدم أو المصادرة.

لقد نتج عن تطبيق القوانين الإسرائيلية -ومن بينها قانون أملاك الغائبين في القدس الشرقية- واقع إشكالي، إذ أضحت الغالبية العظمى من أملاك سكان المدينة الفلسطينية تخضع لهذه القوانين.

وبالتالي فإن أغلب الأراضي أصبحت وفقاً لمنطوق هذه القوانين أملاك غائبين، إذ إن هؤلاء كانوا في الفترة المشار إليها في القانون رعايا الأردن التي كانت تُعد في حينه دولة عدو، ومكثوا "داخل أي جزء ممّا يسمى بأرض إسرائيل خارج حدود إسرائيل".

وفقاً للمادة (1) من قانون أملاك الغائبين لعام 1950م، وبغية التعاطي مع هذا الواقع الإشكالي، نصت المادة (3) من قانون أنظمة القضاء والإدارة الإسرائيلي لعام 1970م، على "أن القانون لا يسري على سكان شرقي القدس الذين مكثوا داخل منطقة السريان وكانوا مقيمين فيها يوم بدأ نفاذ أمر فرض القضاء".

بكلمات أخرى، السكان الذي مكثوا جسدياً في القدس الشرقية يوم الضمّ لا يعتبرون غائبين بالنسبة لعقاراتهم في القدس الشرقية فقط. إلا أن المادة (3) من القانون، لم توقّر حلاً للسكان الفلسطينيين الذين أقاموا خارج مناطق نفوذ بلدية القدس في حينه، ولكن كانت بملكيّتهم أراض أو أملاك أخرى داخل مناطق نفوذ بلدية القدس، وبالتالي تحوّل عملياً كل فلسطيني كان يقطن خارج مناطق نفوذ بلدية القدس إلى غائب وبهذا فقد سمح قانون أملاك الغائبين بمصادرة أملاكهم الموجودة في القدس.

نهب العقارات

وبموجب ضم القدس وتطبيق القوانين الإسرائيلية عليها، فقد استخدمت هذه القوانين وسيلة يمكن من خلالها للاحتلال الإسرائيلي السيطرة على أكبر قدر من العقارات المقدسية، ومن أهم القوانين التي استخدمها بالنظر إلى الدراسات القانونية التي صدرت بالخصوص:

أنظمة الطوارئ لعام 1945، قانون الغابات لعام 1962، قانون أراضي الموات لسنة 1921، قانون الأراضي لسنة 1969، قانون الاستملاك للمنفعة العامة لعام 1943، قانون أملاك الغائبين لعام 1950، قانون استرجاع اليهود لعقاراتهم في البلدة القديمة، قوانين العقود لعام 1973 وقانون المبيعات لسنة 1971، قانون أساس "أراضي إسرائيل" لعام 1960، قانون الاستيطان الزراعي لسنة 1967، قانون التنظيم والبناء لعام 1965.

منظومة القوانين الإسرائيلية استخدمت وسيلة للسيطرة على عقارات المقدسين وأراضيهم ومنعهم من البناء، حيث تشير مخططات الاحتلال إلى أن 12% من مساحة القدس الشرقية يسمح بالبناء عليها للفلسطينيين في حين خصص 42% منها لبناء المستوطنات، وبالتالي كان لا بد من غطاء قانوني يعطي إسرائيل الحق في استخدام هذه الأراضي وهي تحاول تقليص عدد الفلسطينيين في المدينة.

لقد شكلت منظومة القوانين أعلاه وسيلة للسيطرة على العقارات وخاصة في البلدة القديمة وسلوان، حيث إن الاحتلال عندما عجز عن شراء عقار أو وضع اليد عليه كتملك للمصلحة العامة لجأ إلى وسائل قانونية تمكنه من وضع اليد على العقارات. وساندت المحاكم الإسرائيلية ذلك حيث شكلت غطاء بقراراتها لإعطاء غلاف قانوني للسيطرة على العقارات وطرد المقدسين وكأن القضية قانونية وليست مرتبطة بأي أبعاد سياسية.

ولكن على الرغم من ضم إسرائيل للقدس وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها، فإن ذلك لا يغير من حقيقة كون القدس مدينة محتلة شأنها شأن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لحرب يونيو/ حزيران عام 1967م، وطالما أن الحديث عن أرض محتلة فإنه يتعين خضوعها لقانون الاحتلال الحربي، الذي تحكمه قاعدتان:

1. عدم جواز ضم إقليم العدو خلال الحرب.

2. أنه يتحدد نطاق الاحتلال الحربي بأقاليم العدو الذي انسحب منها فقط بعد هزيمته العسكرية.

ويترتب على هاتين القاعدتين أنه لا يجوز لسلطات الاحتلال تغيير القوانين السائدة في الأقاليم أو الاعتداء على حقوق الأهالي وممتلكاتهم.

تم بحمد الله

*



مركز
Center
AZA

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies